تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في حالات الطوارئ: جائحة كوفيد-١٩ نموذجًا

دكتور/ حسن مصطفى حسن سليم
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في حالات الطوارئ: جائحة كوفيد-١٩ نموذجًا

دكتور/ حسن مصطفى حسن سليم
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

المستخلـص

هدف البحث الحالي التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩. واقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفي. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها: بذل المنظمة جهودًا كبيرة متنوعة في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، اتسم أغلبها بالإيجابية، إلا أن هذه الجهود قد واجهها مجموعة قليلة من المعوقات التي لم تُفقد المنظمة الاعتراف المتزايد بجهودها في هذا المجال، وقلة فاعلية وكفاءة نظام التعليم عن بعد-بالأسلوب الذي طبقته مصر- في دعم استمرارية العملية التعليمية خلال فترة تفشي الجائحة؛ لوجود معوقات عدة حالت دون تحقيق ذلك. وفى ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث، تم وضع تصور مقترح لتعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال، عبر وضع آليات لتعزيز تطبيق التعليم الهجين، الذي أكدت المنظمة على ضرورة تبنيه، والذي تسعى مصر إلى تطبيقه مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: التعليم في حالات الطوارئ، جائحة كوفيد-١٩، التعليم الهجين.

Strengthening Egypt's Response to UNESCO's Efforts to support Education in Emergencies: The COVID-19 Pandemic as A Model

Dr. Hasan Mustafa Hasan Selim
Lecturer of Education Foundations
Faculty of Education - Zagazig University

Abstract:

The current research aimed to find out how to strengthen Egypt's response to UNESCO's efforts to support education in light of the COVID-19 pandemic. The nature of the current research required using the descriptive method. The research had reached several results, such as the organization made a wide variety of efforts to support education in light of this pandemic, most of which were positive. However, these efforts faced a small set of obstacles that did not lose the organization's increasing recognition of its efforts in this field, and one of these results was also the lack of effectiveness and efficiency of the distance education system- in the method applied by Egypt- in supporting the continuity of the educational process during the outbreak of the pandemic; because there were several obstacles that prevented this from being achieved. In the light of these results, the current research put forward a suggested perception to strengthen Egypt's response to UNESCO's efforts in this field, by setting up mechanisms to promote the application of hybrid education, which the organization stressed the need to adopt, and which Egypt seeks to implement in the future.

Keywords: Education in Emergencies, The COVID-19 Pandemic, Hybrid Education.

مقدمة:

لا تخلو حياة الأفراد والأمم والشعوب من حالات الأزمات والطوارئ المتوالية التي تتكرر بصورة ملحوظة وبأشكال مختلفة على مدى التاريخ الإنساني الطويل، وتتنوع هذه الحالات وتختلف من حيث درجة خطورتها وحجم تأثيراتها ومدتها، وهي أيضًا تتسع لتشمل مختلف مجالات الحياة، ومنها مجال التعليم، حيث يتأثر هذا المجال بهذه الحالات ويؤثر فيها، فمن مظاهر التأثر بها توقف العملية التعليمية وتعليق الدراسة حال حدوثها، ومن مظاهر التأثير فيها كون التعليم وسيلة المجتمعات المتضررة منها؛ لمواجهتها والتغلب على تداعياتها السلبية الآنية والمستقبلية. ومن هذا المنطلق، ظهر مجال التعليم في حالات الطوارئ، الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن المساس بها بأي حال من الأحوال، والذي تكمن أهميته –إضافة إلى ما سبق– في أنه يوفر الحماية –بمختلف صورها– لجميع الأفراد أثناء حدوث الطارئة وبعدها، وأنه يُسهم في نمو الأفراد وتطور المجتمعات وازدهارها.

وتأكيدًا على ما سبق، ورد بإعلان إنشيون الصادر عن المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥ م ما يؤكد على أهميته، حيث جاء فيه: إن التعليم في ظل أوضاع الطوارئ يوفر حماية مباشرة ومعارف ومهارات تُسهم في إنقاذ الأرواح، ويقدم دعمًا نفسيًا للمتأثرين بالأزمات، كما أنه يزود الأطفال والشباب والكبار بالمهارات اللازمة للوقاية من الكوارث والنزاعات والأمراض، ولبناء مستقبل قائم على الاستدامة، لذلك يجب أن تُتخذ إجراءات لتنمية نظم تعليمية تشمل الجميع وتتسم بالاستجابة والقدرة على الصمود؛ من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والكبار في ظل أوضاع الطوارئ (اليونسكو، ٢٠١٦، ص٥، ص٧، ص٣١، ص٣٤).

ونظرًا لأهمية التعليم في حالات الطوارئ، اهتمت جهات عدة بدعمه، حيث تمتلئ الساحة العالمية بعدد هائل من الجهات العاملة في هذا المجال، التي لكل منها خبرتها وخطتها الخاصة، والتي تختلف فيما بينها في أولوياتها وقدراتها ومجالات تأثيرها ووجودها الميداني، ولقد تنوع وصف هذه الجهات ما بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية، وتنوع وصفها أيضًا ما بين جهات دولية، وأخرى إقليمية، وثالثة محلية.

تُعد جائحة كوفيد-١٩ (COVID_19) –التي تسببها بها آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا (Corona Viruses)– من أحدث حالات الطوارئ التي انتشرت وتفشت بشكل كبير في مختلف دول وأقاليم العالم، ولم يتوقف تفشيها حتي وقت كتابة البحث

الحالي، فقد أظهرت أحدث البيانات المتوفرة على موقع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية (Johns Hopkins University) عند الساعة (٦:٠٠مساءً) بتوقيت جرينتش (يوم الأربعاء ١٥ يوليو ٢٠٢٠م) أن إجمالي الإصابات به حول العالم تجاوز (١٣) مليونًا و(٣٩٠) ألف حالة، وأن عدد الوفيات تجاوز (٥٨٠) ألفًا. وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول وأقاليم العالم من حيث عدد حالات الإصابة، والتي بلغ عددها (١٨٨) دولة وإقليم، تلتها البرازيل، ثم الهند وروسيا وبيرو وتشيلي والمكسيك. ووفق هذه البيانات أيضًا، تجاوز عدد الإصابات بمصر (٨٣) ألفًا، واحتلت بذلك المرتبة رقم (٢٤) عالميًا من حيث عدد الإصابات (Johns Hopkins University, 15 July 2020).

وقد أدى الانتشار المتسارع لجائحة كوفيد-١٩ حول العالم إلى ظهور تداعيات عدة لها، طالت الحياة الإنسانية بصفة عامة وقطاع التعليم بصفة خاصة، فقد اضطرت معظم دول العالم -على سبيل المثال- إلى تعليق الدراسة وإغلاق مؤسساتها التعليمية كاستجابة أولية لتداعياتها على قطاع التعليم، ثم تلاها اتجاهها نحو الاعتماد على نظام التعليم عن بعد.

وبخصوص إغلاق المؤسسات التعليمية، فبحسب إحصائيات منظمة اليونسكو، وصل عدد الدول المتأثرة بهذا الإغلاق إلى (١٩٢) دولة، ووصلت النسبة المئوية لعدد الطلاب المتأثرين بهذا الإغلاق إلى (٩١,٤٪) من إجمالي عدد الطلاب على مستوى العالم، حيث بلغ عدد الطلاب المنقطعين عن المدرسة (١,٥٧) مليار طالب. وقد أشارت المنظمة إلى أن إغلاق المدارس قد تسبب في تفاقم الهوة في عدم المساواة في التعلم، وأثر بطريقة متفاوتة في الأطفال والشباب من الفئات الضعيفة (اليونسكو، ١١يونيو ٢٠٢٠).

أما بخصوص الاعتماد على نظام التعليم عن بعد، والذي جاء كحل بديل؛ لضمان استمرارية العملية التعليمية بعد إغلاق المؤسسات التعليمية، فقد ثبت قلة فاعليته وعدم شموله جميع الطلاب في كثير من الدول، حيث أجرت منظمة اليونسكو استطلاع رأي حول الاستجابات التعليمية الوطنية لإغلاق المدارس في ظل هذه الجائحة، وقد استجاب لهذا الاستطلاع (٦١) نظامًا تعليميًا من (٥٩) دولة وإقليم، وكان النظام التعليمي المصري من الأنظمة التعليمية التي استجابت لهذا الاستطلاع في المرحلة الأولى من إجرائه. وكان من أبرز نتائجه ما يلي: تأكيد جميع أنظمة التعليم تقريبًا (وبنسبة بلغت ٨٧٪) أن الوصول غير المتكافئ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل كان مصدر قلق رئيس عند الاستعانة بالتعلم

عن بعد، وتأكيد معظم أنظمة التعليم (وبنسبة بلغت ٨٠٪) بأن الآباء ومقدمي الرعاية قد لا يمتلكون المهارات المطلوبة لتسهيل التعليم عن بعد في المنزل، بغض النظر عن مستوى الدخل، وتأكيد ما يقرب من ثلثي أنظمة التعليم (وبنسبة بلغت ٦٤٪) بأن مُعلميهم لم يكن لديهم المهارات اللازمة لتسهيل التعليم عن بعد، كما أفاد نصف أنظمة التعليم تقريبًا (وبنسبة بلغت ٤٨٪) بأن الطلاب قد لا يمتلكون المهارات الرقمية المطلوبة للتعلم عن بعد عبر الإنترنت، بما في ذلك الطلاب الذين يعيشون في الدول والمناطق ذات الدخل المرتفع (UNESCO, Education Sector, Apr 2020 a, p.1, pp.4-5, p.15).

وفي هذه الأثناء -في ظل انتشار الجائحة وتفشيها، واستجابة الأنظمة التعليمية المختلفة لها- قامت العديد من الجهات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ بجهود عدة، وكان على رأس هذه الجهات منظمة اليونسكو، فقد بذلت جهودًا عديدة في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، كان من أبرزها -كما اتضح من العرض السابق- إطلاق منصات إلكترونية متخصصة لمتابعة التعليم في ظل الجائحة، ومن أبرزها أيضًا إنشاء (فرقة عمل طوارئ)؛ لدعم أنظمة التعليم الوطنية المتأثرة بهذه الجائحة، من خلال تبادل استجابات السياسات الفعالة مع التركيز على الدول الأكثر ضعفًا، حيث تم من خلال هذه الفرقة إنشاء مجتمع واسع من الممارسات، ساهم في تعزيز تبادل الخبرات والمعارف، وبناء القدرات في التعليم عن بعد والتعلم المفتوح (أخبار الأمم المتحدة، ١٠مارس٢٠٢٠)، وكان من أبرزها أيضًا إطلاق (التحالف العالمي للتعليم)، وهو شراكة عالمية متعددة القطاعات مهمتها تلبية الحاجة الملحة إلى التعليم، وتوفير حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع في هذه الفترة التي تشهد اضطرابًا مفاجئًا وغير مسبوق للتعليم (اليونسكو، ١١يونيو٢٠٢٠).

لم تكن مصر بعيدة -كما سبق الإشارة- عن ظهور وتفشي الجائحة بها، كما أنها لم تكن بمعزل عن تداعياتها السلبية على مختلف المجالات، وبخاصة مجال التعليم، فقد دفعت الجائحة مصر -مثلها مثل كافة دول العالم- إلى اللجوء مضطرة إلى تعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية، اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠م، ولمدة أسبوعين، ثم توالت القرارات بعد ذلك بمد فترة تعليق الدراسة.

وبخصوص نتائج تنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع، فبحسب إحصائيات منظمة اليونسكو، تم تعليق الدراسة فعليًا في جميع أنحاء الدولة، ووصل عدد المتعلمين المتأثرين بهذا

التعليق إلى (٢٦,٠٧١,٨٩٣) متعلم، موزعين على مختلف المراحل التعليمية، وذلك وفق إحصائيات يوم ٢أبريل ٢٠٢٠م، الذي حدثت فيه أعلى نسبة للتعليق حول العالم (اليونسكو، ١٩يوليو ٢٠٢٠).

ولم يقتصر الأمر على تعليق الدراسة وحسب، فقد سعت مصر لاستكمال العملية التعليمية –بمختلف مراحلها– بنظام التعليم عن بعد؛ استجابة لجهود منظمة اليونسكو في ذلك، إلا أن استجابة مصر لم تكن بالقدر الكافي، فقد عانى هذا النظام –بالأسلوب الذي طبقته مصر ووفق إمكاناتها المتوفرة– من قلة كفاءته وفعاليته، شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم، وذلك وفقًا لنتائج استطلاع الرأي الذي أجرته اليونسكو، والسابق الإشارة إليه.

وبالنظر إلى ملامح استجابة مصر في هذا المجال، اتضح أن تنفيذ الإجراءات التي تم اتخاذها لتبني وتطبيق هذا النظام أثناء هذه الفترة، قد واجه مجموعة متنوعة من المعوقات التي أدت إلى تقليل فعاليته، وقد ارتبطت هذه المعوقات بضعف البنية التحتية التكنولوجية وبقلة كفاءة وقدرة عناصر المنظومة التعليمية على تطبيقه، وضعف قيام أولياء الأمور بمسئولياتهم وأدوارهم في دعم التعليم في المنزل.

ولتوضيح ذلك، أظهر مؤشر الابتكار العالمي للعام ٢٠١٩م « The Global Innovation Index 2019» –على سبيل المثال– احتلال مصر المرتبة (٩٦) عالميًا من إجمالي (١٢٩) دولة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**ICTs**)، وقد تضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية، أبرزها: مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي احتلت فيه مصر المرتبة (٧٨) عالميًا، ومؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي احتلت فيه مصر المرتبة (٩٥) عالميًا (Cornell University, INSEAD, & WIPO, 2019, p.252)، وهذا مؤشر على ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمصر. أما بالنسبة لقلة كفاءة وقدرة عناصر المنظومة التعليمية على تطبيق هذا النظام، فعلى سبيل المثال، ورد بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٢٠م: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء « Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and Education: All Means All» أن النسبة المئوية للمعلمين المدربين بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والنسبة المئوية لهم بمرحلة التعليم الابتدائي والنسبة المئوية لهم بمرحلة التعليم الثانوي بمصر جاءت (٧٧٪) و(٨٣٪) و(٨٢٪) على التوالي، وهذه النسب أقل

-إلى حد ما- من القيم الوسطى لمجموع معدلات دول العالم (والتي بلغت (٨٥٪) و(٩٥٪) و(٩١٪) على التوالي أيضًا (UNESCO, 2020, p.400, p.402).

وعلى الرغم من أن استجابة مصر لم تكن بالقدر الكافي لتحقيق كفاءة وفعالية نظام التعليم عن بعد؛ دعمًا لاستمرارية العملية التعليمية خلال تلك الفترة، إلا أنها اتجهت للاستمرار في تبني هذا النظام حتى بعد انحسار الجائحة- إلى حد ما-فقد عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعًا مع كل من وزيري التعليم ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لمناقشة كيفية التعامل مع العام الدراسي المقبل ٢٠٢٠/٢٠٢١م في ظل استمرار تفشي جائحة كوفيد-١٩، وقد انتهى هذا الاجتماع بالتأكيد على ضرورة الاتجاه نحو تطبيق نظام التعليم الهجين -الذي يستند إلى دمج نظامي التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بعد- خلال العام الدراسي المقبل والأعوام التالية له (رئاسة مجلس الوزراء، ٨يونيو ٢٠٢٠).

وهذا الاتجاه هو بمثابة تأكيد من الدولة على أهمية هذا النمط من التعليم في دعم استمرارية العملية التعليمية في حالات الطوارئ من ناحية، وفي تحقيق جودة وتميز العملية التعليمية من ناحية أخرى. ومن الأمور التي دفعت الدولة إلى تبني هذا الاتجاه هو اهتمامها مسبقًا -قبل حدوث الجائحة- بالتحول إلى مجتمع رقمي، وتطبيقها لتجربة (التعليم من خلال التابلت) على الصفين الأول والثاني الثانوي العام، والتي طبقت خلال العامين الدراسيين الأخيرين ٢٠١٨/٢٠١٩م و٢٠١٩/٢٠٢٠م. ومن الأمور التي دفعتها أيضًا هو وجود مؤشرات لعدم انتهاء الجائحة واستمرارها واستمرار تداعياتها لفترة طويلة، ومنها تداعياتها على مجال التعليم.

وفي هذا الإطار، صرح تيدروس أدهانوم مدير منظمة الصحة العالمية بذلك، حيث قال: إنه يمكن فهم رغبة الناس في الاستمرار في حياتهم، لكننا لن نعود إلى الوضع الطبيعي القديم، لقد غيرت الجائحة بالفعل الطريقة التي نعيش بها حياتنا (أخبار الأمم المتحدة، ٢٣يوليو ٢٠٢٠).

بناءً على ما سبق، انصب اهتمام البحث الحالي على الوقوف على جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، وتحليل وتقييم ملامح استجابة مصر لتلك الجهود؛ وذلك من أجل الإفادة من نتائج ذلك في وضع تصور مقترح؛ لتعزيز هذه الاستجابة،

عبر وضع آليات لتعزيز تطبيق التعليم الهجين، الذي أكدت المنظمة على ضرورة تبنيه، والذي تسعى مصر إلى تطبيقه مستقبلاً.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

وانطلاقًا مما تقدم، تجسدت مشكلة البحث في أن مجال التعليم في حالات الطوارئ يحظى بأهمية كبيرة، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ولكونه يُسهم في نمو الأفراد وتطور المجتمعات وازدهارها. ومن ثم، اهتمت جهات عدة بدعمه، أبرزها منظمة اليونسكو. وقد برزت أهمية هذا المجال في الفترة الراهنة، حيث كان لظهور جائحة كوفيد-١٩ وتفشيها بمختلف دول العالم تداعيات عدة، طالت مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وفي مقدمتها مجال التعليم، فقد أدى الانتشار المتسارع لهذه الجائحة إلى اضطرار معظم دول العالم إلى تعليق الدراسة، كاستجابة أولية لهذه التداعيات، ثم تلاها الاعتماد على نظام التعليم عن بعد. وكانت منظمة اليونسكو من أولى الجهات التي بذلت جهودًا عديدة في دعم الأنظمة التعليمية المختلفة خلال فترة تفشي الجائحة.

وبالنظر إلى واقع استجابة مصر لهذه الجهود، برز سعيها لاستكمال العملية التعليمية بنظام التعليم عن بعد، عقب اتخاذها قرارات بتعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية، إلا أن استجابة مصر لم تكن بالقدر الكافي، فقد عانى هذا النظام -بالأسلوب الذي طبقته مصر ووفق إمكاناتها المتوفرة- من قلة كفاءته وفعاليته، شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم.

ورغم ذلك، اتجهت مصر للاستمرار في تبني هذا النظام حتى بعد انحسار الجائحة إلى حد ما، من خلال سعيها لتطبيق نظام التعليم الهجين الذي يستند إلى دمج نظامي التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بعد خلال الأعوام الدراسية المقبلة. وهذا يمثل دافعًا قويًا؛ لوضع تصور مقترح؛ لتعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال عبر وضع آليات لتعزيز تطبيق التعليم الهجين، الذي أكدت المنظمة علي ضرورة تبنيه، والذي تسعى مصر إلى تطبيقه مستقبلاً. والبحث الحالي كان استجابة مباشرة لهذا الدافع. وعليه، صيغت مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكري للتعليم في حالات الطوارئ؟
- ما أبرز جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩؟
- ما ملامح استجابة مصر لجهود هذه المنظمة في هذا المجال؟
- ما التصور المقترح لتعزيز تطبيق التعليم الهجين بالنظام التعليمي المصري؛ استجابة لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال؟

أهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- إلقاء الضوء على الإطار الفكري للتعليم في حالات الطوارئ.
- الوقوف على جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- تحليل وتقييم ملامح استجابة مصر لجهود هذه المنظمة في هذا المجال.
- وضع تصور مقترح لتعزيز تطبيق نظام التعليم الهجين بالنظام التعليمي المصري؛ استجابة لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال.
- اقتراح سبل وآليات للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح.

أهمية البحث:

استمد البحث الحالي أهميته مما يلي:

- أنه مثل استجابة لحالة طارئة، مرت بها -ولا تزل تمر بها- معظم دول العالم في الوقت الراهن، وهي جائحة كوفيد-١٩، التي كان لها تداعيات سلبية على مجال التعليم، حيث فرضت على النظام التعليمي المصري-كغيره من الأنظمة التعليمية المختلفة- تطبيق نظم تعليمية بديلة عن نظام التعليم وجهًا لوجه؛ لدعم استمرارية العملية التعليمية أثناء تعليق الدراسة خلال فترة تفشي الجائحة، ودعمها مستقبلاً في حالة التعرض لحالات طوارئ أخرى.
- أنه مثل استجابة استباقية لما ترنو مصر لتطبيقه خلال الأعوام الدراسية القادمة، وهو تطبيق نظام التعليم الهجين بالمراحل التعليمية المختلفة، الذي يُعد امتدادًا لكل من نظام التعليم عن بعد الذي تم تطبيقه خلال فترة تفشي الجائحة، ونظام التعليم من خلال

التابلت الذي تم تطبيقه خلال العامين الماضيين علي الصفين الأول والثاني الثانوي العام.

- أنه طرح تصورًا مقترحًا لتعزيز تطبيق التعليم الهجين بالنظام التعليمي المصري، استجابة لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال، وهذا التصور قد يُفيد كل من المسئولين وصناعي القرار وأعضاء المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها وأولياء الأمور في النجاح في تطبيق هذا النظام، الكفيل بدعم استمرارية العملية التعليمية مستقبلاً من ناحية، وتحقيق جودة وتميز النظام التعليمي المصري من ناحية أخرى.
- أن النجاح في تنفيذ هذا التصور المقترح قد يكون خطوة هامة لاهتمام مصر بمجال التعليم في حالات الطوارئ بصفة عامة، حيث تضمن هذا التصور مجموعة من الآليات العامة التي من شأنها البدء بتحقيق ذلك.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث الحالي؛ تحقيقًا لأهدافه، وتماشيًا مع طبيعته، استخدام المنهج الوصفي؛ لوصف مشكلة البحث وتحليلها في ضوء تساؤلاته وأهدافه، مما أسهم–في النهاية– في التوصل إلى مجموعة من النتائج، التي أفادت في وضع تصور مقترح لتعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد–١٩، عبر وضع آليات لتعزيز تطبيق نظام التعليم الهجين.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على منظمة اليونسكو، باعتبارها إحدى أهم الجهات المعنية بمجال التعليم في حالات الطوارئ، حيث سعى إلى تحليل وتقييم جهودها في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد–١٩، وقد تم اختيار هذه المنظمة وفق معايير محددة تبناها البحث الحالي، وتم ذكرها بالمحور الثاني. واقتصر أيضًا على جائحة كوفيد–١٩، باعتبارها أحدث حالات الطوارئ التي كان لها تداعياتها السلبية على مجال التعليم، حيث سعى إلى تحليل انعكاس هذه التداعيات على النظام التعليمي المصري، وواقع مواجهته لها؛ استجابة لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال.

خطوات السير في البحث:

عالج البحث الحالي موضوعه، وفقًا لمجموعة من الخطوات التي عبرت عنها محاوره التالية:

- المحور الاول: الإطار الفكري للتعليم في حالات الطوارئ.
- المحور الثاني: جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- المحور الثالث: استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- المحور الرابع: نتائج البحث والتصور المقترح.

وتم تناول هذه المحاور الأربعة بالتفصيل على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار الفكري للتعليم في حالات الطوارئ:

رغم تركيز البحث الحالي-بصفة أساسية- على التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، إلا أنه تم التطرق -بالمحور الحالي- إلى التعليم في حالات الطوارئ بصفة عامة. وهذا الأمر كان له مبرراته، وهي أن ذلك يُفيد في الفهم العام والشامل لأبعاد هذه القضية، كما أن التعليم في حالات الطوارئ يتسم بالاستمرارية بعكس التعليم في ظل هذه الجائحة الذي يأخذ الطابع المؤقت، حيث ينتهي الأخير بانتهاء هذه الجائحة، لذا وجب التركيز أيضًا على التعليم في حالات الطوارئ؛ لمحاولة فهم أبعاده المختلفة؛ من أجل توفير استجابات استباقية من قبل النظام التعليمي حال حدوث حالات طوارئ أخرى في المستقبل. وعليه، عرض المحور الحالي الإطار الفكري للتعليم في حالات الطوارئ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعليم في حالات الطوارئ: المفهوم، والأهمية، والجهات القائمة به:

تناول البحث الحالي التعليم في حالات الطوارئ بصفة عامة، من خلال إبراز مفهومه وأهميته والجهات القائمة به، وذلك فيما يلي:

١- مفهوم التعليم في حالات الطوارئ «Education in Emergencies»:

تعددت تعريفات التعليم في حالات الطوارئ؛ نظرًا لتعدد تعريفات حالة الطوارئ ذاتها، وقد أشار مونيوس -المُقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في تقريره المُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة- إلى ذلك التعدد بقوله: إن المقرر الخاص على علم بتعدد التعريفات المقترحة لمصطلح «حالة الطوارئ»، ويُعد التعليم

في ظل حالة الطوارئ ودوره ومحتواه أيضًا من ضمن مصادر الاختلافات المفاهيمية، خاصة عندما يكون ثمة فرق بين التعليم في ظل حالات الطوارئ والتعليم في غير حالات الطوارئ. ورغم تأكيد مونيوس ذلك التعدد، إلا أنه وضع تعريفًا لحالة الطوارئ، حيث يُعرفها بأنها: الحالة التي تنشأ عن نزاع مسلح أو كارثة طبيعية، وهي تُعد مصدر انتهاكات خطيرة للحق في التعليم (مونيوس، ٢٠مايو٢٠٠٨، ص٢، ص٧). وبخصوص تعريف التعليم في حالات الطوارئ، فقد تعددت تعريفاته أيضًا، كما سبق الإشارة، حيث عرفته نيكولاي (Nicolai, 2003, p.15) بأنه: مجموعة من الأنشطة الدراسية المتصلة التي تُحقق استمرارية التعلم المنظم في أوقات الأزمات الحادة أو عدم الاستقرار على المدى الطويل، وقد تشمل هذه الأنشطة دعم النظام المدرسي القائم، أو اتخاذ تدابير خاصة لإعادة الأطفال إلى المدرسة، أو توفير بدائل خارج المدرسة، أو ترتيب وتنظيم التعليم للأطفال الصغار أو المراهقين، أما منظمة اليونسكو (UNESCO, 2006, p.1) فعرفته بأنه: مجموعة واسعة من الأنشطة التعليمية –الرسمية وغير الرسمية– التي تنقذ أرواح الأطفال والشباب وتحافظ على حياتهم في أوقات الأزمات. وبنفس الطريقة، عرفته (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ [آيني]، ٢٠١٠، ص١١٧) بأنه: فرص التعلم الجيدة لكل الأعمار في ظروف الأزمات، والتي بإمكانها أن تحافظ على الأرواح وتنقذها، وتشمل هذه الفرص التعليمية كل من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم غير الرسمي والتعليم التقني والتعليم المهني والتعليم العالي وتعليم البالغين، أما ماكيوين ووالدهورن (MacEwen, & Waldhorn, July 2018, p.10) فقد وضعتا تعريفًا أقل شمولاً من التعريفين السابقين، حيث عرفتاه بأنه: ضمان حصول اللاجئين والنازحين على فرصة للحصول على تعليم جيد، بغض النظر عن مكان وجودهم.

بناءً على ما سبق، ومن خلال عرض وتحليل وجهات النظر المتعددة التي تناولت مفهوم التعليم في حالات الطوارئ، اتضح اتفاق هذه التعريفات في هدف واحد، وهو توفير فرص التعلم –سواء الجيد أو الذي يلبي المعايير الدنيا– في أوقات الأزمات، واتفاقها أيضًا في تنوع هذه الفرص التعليمية لتشمل النظام التعليمي الرسمي وغير الرسمي، ولتشمل مختلف المراحل التعليمية، واتضح أيضًا اتفاق هذه التعريفات حول حق جميع البشر –بلا استثناء– في الحصول على هذا النوع من التعليم، بغض النظر عن نوع الطارئة أو الأزمة التي تواجههم، باستثناء تعريف (ماكيوين ووالدهورن، يوليو٢٠١٨) الذي أكدتا فيه أن هذا النوع من التعليم

يوجه –خصيصًا– إلى اللاجئين والنازحين، كما اتضح أن جميع هذه التعريفات قد وُضعت من قبل مؤسسات دولية معنية بهذه القضية أو من قبل أفراد ينتمون إلى هذه المؤسسات وتدعمهم، وأخيرًا اتضح أن تعريف (نيكولاي، ٢٠٠٣) هو الأكثر ارتباطًا بموضوع البحث الحالي، رغم قدمه، ومن ثم، كان من الضروري ذكره، وعدم إغفاله.

وفي هذا السياق، عرف البحث الحالي التعليم في حالات الطوارئ بأنه: إتاحة فرص تعليمية جيدة ومتكافئة لجميع الطلاب بمختلف المراحل التعليمية، تستند إلى أنشطة تعليمية غير تقليدية، تتشارك مؤسسات وهيئات عدة في توفيرها ودعمها، كأنشطة التعليم الإلكتروني وأنشطة التعليم عن بعد؛ لتعويض الفرص التعليمية التي كانت متوفرة لهم، والتي أُهدرت بسبب ظهور أزمات طارئة متنوعة، كالأزمة المعاصرة التي تسببت بها جائحة كوفيد–١٩.

٢– أهمية التعليم في حالات الطوارئ:

يُعد التعليم في حالات الطوارئ جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وهو وسيلة المجتمعات المتضررة من الأزمات والكوارث المختلفة؛ لمواجهتها، والتغلب على آثارها السلبية الآنية والمستقبلية. ونتيجة لهذه الأهمية، حظي هذا النوع من التعليم بدعم دولي سواء على المستوى القانوني أو السياسي أو المؤسسي. وفي هذا الإطار، سعت مؤسسات ومنظمات دولية عدة إلى إبراز أهميته، فعلى سبيل المثال، أشار مونيوس– في التقرير السابق الإشارة إليه– إلى تلك الأهمية بقوله: إن التعليم في حالات الطوارئ يُعد حقًا ضروريًا من حقوق الإنسان، هذا فضلاً عن أنه يوفر الحماية الجسمية والنفسية والفكرية التي يمكن أن تكون حافظة للحياة ومديمة لها في آن واحد. وهو يمنح فضاءً مأمونًا للتعلم، كما يمنح القدرة على تحديد وتوفير الدعم للأفراد، وبخاصة الأطفال والمراهقون منهم، كما أنه يُخفف من أثر الصراع والكوارث بإيجاد شعور لدى الأشخاص بطبيعة الأمور والاستقرار والبنيوية والأمل خلال فترة الأزمة، وهو يُوفر أيضًا لبنات البناء الأساسية؛ لإعادة بناء المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للغد (مونيوس، ٢٠مايو٢٠٠٨، ص١٠).

وتتفق مجموعة التعليم العالمية (Global Education Cluster)– وهي مجموعة أُنشئت بقيادة مشتركة بين اليونيسف (UNICEF) ومنظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children) كجزء من جهود الإصلاح الإنساني الدولي– جزئيًا مع ما أشار إليه مونيوس سابقًا، فقد أكدت المجموعة على أهمية هذا النوع من التعليم في الكتيب الذي أصدرته؛ لدعم

منسقي مجموعة التعليم في تلبية احتياجات التعليم في حالات الطوارئ، حيث ربطت بينه وبين الإنعاش المبكر وتحقيق التنمية، فقد ورد بهذا الكتيب ما يلي: هناك روابط قوية بين التعليم في حالات الطوارئ والإنعاش المبكر، حيث يُعد استئناف النشاط التعليمي–سواء كان نظاميًا أو غير نظامي– خطوة نحو التعافي المبكر للمتعلمين والجماعات والمجتمعات المتأثرة بالكوارث والأزمات(Global Education Cluster, May 2010, p.iv, p.230) .

وتأكيدًا على ما سبق، صدر إعلان إنشيون عن المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥م الذي نظمته منظمة اليونسكو بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية؛ لوضع إطار عمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»، وقد تضمن هذا الإعلان نهوجًا استراتيجية، تمت التوصية باتباعها؛ من أجل النجاح في تحقيق هذا الهدف، كان من أبرزها الاهتمام بالتعليم في حالات الطوارئ، وقد ورد بالتقرير تحت هذا النهج الاستراتيجي المقترح ما يلي: إن التعليم في ظل أوضاع الطوارئ يوفر حماية مباشرة ومعارف ومهارات تُسهم في إنقاذ الأرواح، ويقدم دعمًا نفسيًا للمتأثرين بالأزمات، كما أنه يزود الأطفال والشباب والكبار بالمهارات اللازمة للوقاية من الكوارث والنزاعات والأمراض، ولبناء مستقبل قائم على الاستدامة، لذلك يجب أن تُتخذ إجراءات لتنمية نظم تعليمية تشمل الجميع وتتسم بالاستجابة والقدرة على الصمود؛ من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والكبار في ظل أوضاع الطوارئ (اليونسكو، ٢٠١٦، ص٥، ص٧، ص٣١، ص٣٤).

من خلال العرض السابق، اتضح أن أهمية التعليم في حالات الطوارئ تتمركز حول ثلاثة جوانب، هي: أنه يمثل حقًا إنسانيًا لا يمكن المساس به بأي حال من الأحوال، وأنه يوفر الحماية –بمختلف صورها– لجميع الأفراد أثناء حدوث الطارئة وبعدها، وأنه يسهم في نمو الأفراد وتطور المجتمعات وازدهارها، واتضح أيضًا أنه ينبع من سياقات مختلفة ويُلبي احتياجات متنوعة، كما اتضح أن المؤسسات والمنظمات –وبخاصة الدولية منها– اهتمت بإبراز أهميته أكثر من الأفراد؛ لكونه يحمل الطابع المؤسسي، شأنه شأن التعليم بصفة عامة، إضافة إلى كون الطارئة قضية عامة تتطلب في الأساس مواجهة مؤسسية عامة وليست مواجهة فردية. وانطلاقًا من ذلك، تناول العنصر التالي عرضًا لأبرز الجهات القائمة بهذا النوع من التعليم.

٣- الجهات القائمة بالتعليم في حالات الطوارئ:

لا توجد جهة بعينها قائمة بالتعليم في حالات الطوارئ، حيث يوجد في الساحة العالمية عدد هائل من الجهات الفاعلة التي لكل منها خبرتها وخطتها الخاصة، أما أولوياتها وولاياتها وقدراتها ومجالات تأثيرها ووجودها الميداني وقواعدها المالية، فإنها تختلف فيما بينها (مونيوس، ٢٠مايو٢٠٠٨، ص١٨). وقد عرض البحث الحالي أبرز هذه الجهات على النحو التالي:

- منظمة الأمم المتحدة والوكالات والهيئات التابعة لها: حظى –ولا زال يحظى– التعليم في حالات الطوارئ بمستوى عال من الوعي والاهتمام في إطار الأمم المتحدة والوكالات والهيئات التابعة لها، حيث عملت اليونسكو (UNESCO) بالتعاون مع اليونيسف (UNICEF) ومفوضية اللاجئين (UNHCR) على توفير هذا النوع من التعليم. وتتمثل ولاية (اليونسكو) في المساهمة في صون السلام والأمن والتنمية، عن طريق التعليم والتعاون الفكري، وقد بذلت منذ تأسيسها جهودًا كبيرة؛ لضمان الحق في تعليم الأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة من خلال الترويج لفهم مصلحة السلام فهمًا شاملاً. أما (اليونيسف)، وهي الهيئة المسئولة عن الأطفال والمراهقين، فإنها تولي –في كثير من الأحيان– بناءً على طلب الحكومات اهتمامًا خاصًا للسكان المشردين داخليًا وللعائدين ولعملية إدماجهم، بالنظر إلى أنها الوكالة الرائدة للمساعدة في توفير التعليم الأساسي في حالات ما بعد الطوارئ. وبالنسبة لمفوضية اللاجئين، فهي مسئولة عن حماية اللاجئين في حالات الطوارئ. ودور منظمة الأمم المتحدة لم ولن يقتصر على ذلك وحسب، بل كان هناك دور للبنك الدولي (WB)، فقد قدم مساهمات هامة في هذا المجال، انطلاقًا من تبنيه لمفهوم منفعة التعليم بوصفه أداة للتنمية الاقتصادية، ونظرته إلى التعليم كعامل رئيس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (مونيوس، ٢٠مايو٢٠٠٨، ص ص١٨-١٩).
- المنظمات غير الحكومية (الدولية، والإقليمية، والمحلية): ومن أبرزها ما يلي:
  - الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني) (INEE): وهي شبكة عالمية مفتوحة، تم تأسيسها في عام ٢٠٠٠م، وهي تضم أفرادًا وممثلين من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والحكومات (بما في ذلك وزارات التعليم) والمؤسسات الأكاديمية والمدارس والجماعات

المتضررة، التي تعمل معًا ضمن إطار إنساني وإنمائي؛ لضمان تمتع كافة الأفراد بتعليم جيد ومناسب وآمن وعادل في حالات الطوارئ وفترات ما بعد الأزمات (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ٢٠١٨، ص٨).

- مجموعة التعليم العالمي (GEC): وهي منتدى رسمي مفتوح للتنسيق والتعاون في مجال التعليم في الأزمات الإنسانية، تم تأسيسها في عام ٢٠٠٧م، ويشترك في قيادتها وكالتان رائدتان هما: اليونيسيف، ومنظمة إنقاذ الطفولة (SC)، ويركز عملها على تعزيز قدرة مجموعات التعليم/ فرق التنسيق على المستوى الوطني؛ حتى يتمكنوا من دعم تطوير وتقديم استجابات يمكن التنبؤ بها، وفي الوقت المناسب، وفعالة وملائمة–Global Education Cluster, Aug 2017, pp.7 .(8)
- منظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children): وهي منظمة عضوية عالمية، تم تأسيسها في عام ١٩١٩م، وتتكون من منظمة أنقذوا الأطفال الدولية و(٢٩) عضوًا وطنيًا، وهي تتألف من منظمات غير ربحية وحكومات، وتدعم شركاء محليين في (١١٧) دولة، منها مصر. وهذه المنظمة تعني بالدفاع عن حقوق ومصالح الأطفال في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الأطفال الأكثر ضعفًا؛ وذلك من أجل بقائهم على قيد الحياة، وحمايتهم من العنف، وضمان تعلمهم بصورة جيدة Save .(the Children, 9 July 2020)
- الحملة العربية للتعليم للجميع (أكيا): وهي تحالف متعدد ومستقل وغير ربحي، يضم الشبكات والائتلافات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ونقابات المعلمين والاتحادات وما إلى ذلك من الفعاليات المهتمة بالتعليم داخل الدول العربية، وهذه الحملة تم تأسيسها في عام ٢٠١١م في إطار الحملة العالمية للتعليم (GCE)؛ بهدف تعزيز التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتوحيد وتعبئة جهود المجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف التعليم للجميع، وهي–حاليًا– مكونة من شبكتين إقليميتين، وثمانية ائتلافات عربية، منها الائتلاف المصري للتعليم للجميع (الحملة العربية للتعليم للجميع، ٢٢ديسمبر ٢٠١٩).

- الوزارات الوطنية المعنية: وتأتي الوزارات الوطنية –مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي– على قمة الوزارات والهيئات المعنية بالأساس بتوفير التعليم الجيد والعادل في حالات الطوارئ، وقد أشارت اليونسكو في مذكرة صادرها عنها بشأن (جائحة كوفيد–١٩ واستجابة قطاع التعليم لها) إلى المسئولية الكبيرة التي تقع على عاتق هذه الوزارات، فقد ورد بالمذكرة ما يلي: تتولى وزارات التربية والتعليم، بالتشاور مع وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الرئيسية الأخرى (العامة والخاصة) مسئولية التخطيط لإعادة فتح المدارس، وإعطاء الأولوية لسلامة وحماية المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الموظفين، إضافة إلى الحرص على صحتهم الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية، وعلى رفاهيتهم وعلاقاتهم الاجتماعية (UNESCO, Education Sector, Apr 2020 b, p.1).

من خلال العرض السابق، اتضح تعدد الجهات القائمة بالتعليم في حالات الطوارئ، وتنوع وصفها ما بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية، واتضح أيضًا اعتماد الكثير من هذه الجهات في أداء مسئولياتها على إقامة تحالفات وشراكات مع جهات أخرى، مثلما حدث من إقامة تحالف بين اليونيسف ومنظمة أنقذوا الأطفال لقيادة مجموعة التعليم العالمية، ومثلما حدث من إقامة شراكة بين العديد من وكالات الأمم المتحدة وبين الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، كما اتضح أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم يقع ضمن اختصاصات هذه الجهات، السابق عرضها، وهذا كان المبرر الذي استند إليه البحث الحالي لاختيار هذه الجهات بعينها وعرضها، إلا أن هذا لا ينفي وجود جهات وهيئات أخرى اهتمت بهذا التعليم في الفترة الماضية، ولازالت تهتم به، رغم أنه ليس من صميم اختصاصاتها، فأثناء جائحة كوفيد–١٩، ظهر على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية جهات غير معنية بهذا التعليم، اهتمت بدراسة هذه الجائحة وتحليل تداعياتها على مجال التعليم، ويأتي في مقدمة هذه الجهات: الاتحاد الإفريقي، ومنظمة (OECD)، ومنظمة الألكسو، ومعهد التخطيط القومي المصري.

ثانيًا: التعليم في ظل جائحة كوفيد–١٩:

تعد جائحة كوفيد–١٩ (COVID–19) من الأمراض المعدية التي سببها آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا (Coronaviruses) التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة

ووهان الصينية في ديسمبر ٢٠١٩م. وقد تم رفع مرتبة تفشي كوفيد-١٩ من درجة وباء إلى درجة جائحة؛ لكونه ينتشر عبر مناطق جغرافية كبيرة، ويؤثر على العديد من بلدان العالم. وبخصوص أعراض هذا المرض، فقد تتراوح شدتها بين خفيفة جدًا إلى حادة، والأعراض الأكثر شيوعًا هي الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد لا تظهر الأعراض على بعض الأشخاص. ويتعافى معظم الناس (نحو ٨٠٪) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، ولكن الأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريبًا من بين كل (٥) أشخاص مصابين بهذا المرض، فيعاني من صعوبة في التنفس. وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. ولا توجد حاليًا أدوية ثبت أن من شأنها الوقاية من هذا المرض أو علاجه (منظمة الصحة العالمية، ١٤يوليو ٢٠٢٠).

وبعد ظهور هذا الفيروس للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية، كما سبق الإشارة، واصل انتشاره بشكل كبير في مختلف دول وأقاليم العالم، ولم يتوقف انتشاره حتى وقت كتابة البحث الحالي، فقد أظهرت أحدث البيانات المتوفرة على موقع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية عند الساعة (٦:٠٠مساءً) بتوقيت جرينتش (يوم الأربعاء ١٥ يوليو ٢٠٢٠م) أن إجمالي الإصابات به حول العالم تجاوز (١٣) مليونًا و(٣٩٠) ألف حالة، وأن عدد الوفيات تجاوز (٥٨٠) ألفًا. وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول وأقاليم العالم من حيث عدد حالات الإصابة، والتي بلغ عددها (١٨٨) دولة وإقليم، تلتها البرازيل، ثم الهند وروسيا وبيرو وتشيلي والمكسيك. ووفق هذه البيانات أيضًا، تجاوز عدد الإصابات بمصر (٨٣) ألفًا، واحتلت بذلك المرتبة رقم (٢٤) عالميًا من حيث عدد الإصابات (Johns Hopkins University, 15 July 2020).

ولقد أدى الانتشار المتسارع لفيروس كوفيد-١٩ حول العالم، وتحوله إلى جائحة وفقًا لتصريحات منظمة الصحة العالمية؛ إلى ظهور تداعيات عدة له، طالت الحياة الانسانية بصفة عامة وقطاع التعليم بصفة خاصة. وبهذا الخصوص، صدر تقرير للأمم المتحدة حول الاستجابة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-١٩، تحت عنوان «المسئولية المشتركة والتضامن العالمي»، حيث تناول هذا التقرير تأثير هذه الجائحة على الأهداف الأممية السبعة عشر للتنمية المستدامة، التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضًا باسم «الأجندة العالمية ٢٠٣٠م». وقد أشار هذا التقرير إلى أن تداعيات وآثار هذه الجائحة معقدة ومؤثرة بشكل

مأساوي على جميع البشر، وما لم يتم اتخاذ تدابير على الفور لقمع الفيروس، فإن الاضطرابات التي تفرضها الجائحة ستؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل كبير، وأشار التقرير أيضًا إلى أن لهذه الجائحة تأثير عميق وسلبي على جهود التنمية المستدامة United Nations, Mar 2020, (p.8, p.11).

وقد تضمن التقرير–السابق الإشارة إليه– التداعيات والتأثيرات السلبية لهذه الجائحة على تحقيق ثلاث عشرة هدفًا من هذه الأهداف الأممية، والتي خلصت إليها إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، فقد أثرت الجائحة سلبًا على تحقيق الأهداف التالية: الهدف الأول (الخاص بالقضاء على الفقر)، والهدف الثاني (الخاص بالقضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث (الخاص بالصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع (الخاص بالتعليم الجيد، حيث أُغلقت الكثير من المدارس والجامعات، وتم الاعتماد على التعليم عن بعد، والذي ثبت –فيما بعد– قلة فعاليته وعدم إتاحته للبعض)، والهدف الخامس (الخاص بالمساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (الخاص بالمياه النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف السابع (الخاص بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثامن (الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف العاشر (الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الحادي عشر (الخاص ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (الخاص بالعمل المناخي)، والهدف السادس عشر (الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف) United Nations, Mar 2020, p.12).

مما سبق، اتضح أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات تأثرًا بالتداعيات السلبية لهذه الجائحة، حيث إن الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والمتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، قد عانى– ومازال يعاني– من التداعيات التي تعوق تحقيقه، فقد أُغلقت الكثير من المدارس والجامعات، وتم الاعتماد على التعليم عن بعد، والذي ثبت –فيما بعد– قلة فعاليته وعدم إتاحته للبعض. وقد أمكن للبحث الحالي إبراز هذه التداعيات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

بخصوص إغلاق المدراس، فبحسب إحصائيات منظمة اليونسكو، وصل عدد الدول المتأثرة بهذا الإغلاق إلى (١٩٢) دولة، ووصلت النسبة المئوية لعدد الطلاب المتأثرين بهذا

الإغلاق إلى (٩١,٤٪) من إجمالي عدد الطلاب على مستوى العالم، حيث بلغ عدد الطلاب المنقطعين عن المدرسة (١,٥٧) مليار طالب. وقد أشارت المنظمة إلى أن إغلاق المدارس قد تسبب في تفاقم الهوة في عدم المساواة في التعلم، وأثر بطريقة متفاوتة في الأطفال والشباب من الفئات الضعيفة (اليونسكو، ١١يونيو ٢٠٢٠). وتأكيدًا على الآثار السلبية لإغلاق المدارس، قام باحثون في الولايات المتحدة الأمريكية بتوثيق «آثار انقطاع التعلم أثناء إجازة الصيف»، ووجدوا أن الانقطاع المطول عن الدراسة لا يؤدي فقط إلى تعليق وقت التعلم، بل يؤدي أيضًا إلى فقدان المعرفة والمهارات المكتسبة، وأوضحت مراجعة لذات البحث أنه خلال العطلة الصيفية يفقد الطلاب ما يعادل شهرًا واحدًا من التعلم في العام الدراسي، وتزداد حدة انخفاض المهارة بحسب المرحلة الدراسية، ويتأثر بذلك بشكل أكبر الطلاب المنحدرين من أسر ذات دخل منخفض (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مايو ٢٠٢٠، ص٣). ولم تقتصر آثار إغلاق المدارس على ما سبق عرضه فحسب، بل كان لهذا الإغلاق الأثر السلبي على العاملين في قطاع التعليم بوجه عام وعلى المعلمين بوجه خاص، فقد أشارت منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن هذه الجائحة قد أثرت أيضًا على عمل أكثر من (٦٣) مليون معلم ابتدائي وثانوي، بالإضافة إلى عدد لا يُحصى من موظفي دعم التعليم، كما أثرت هذه الجائحة على العاملين في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وموظفي التدريب التقني والمهني، ومعلمي التعليم العالي International Labour Organization, Sectoral Policies Department, 16 Apr 2020, p.1).

وبخصوص الاعتماد على التعليم عن بعد، والذي جاء كحل بديل لضمان توفير التعليم للطلاب بعد إغلاق المدارس والجامعات، فقد ثبت قلة فعاليته وعدم إتاحته للبعض، فقد أجرت منظمة اليونسكو استطلاع رأي حول الاستجابات التعليمية الوطنية لإغلاق المدارس في ظل هذه الجائحة، وقد استجاب لهذا الاستطلاع (٦١) نظامًا تعليميًا من (٥٩) دولة وإقليم، وكان النظام التعليمي المصري من الأنظمة التعليمية التي استجابت لهذا الاستطلاع في المرحلة الأولى من إجرائه. وكان من أبرز نتائج هذا الاستطلاع ما يلي (UNESCO, Education Sector, Apr 2020 a, p.1, pp.4-5, p.15):

- أن عدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT infrastructure) في المنزل قد شكل مصدر قلق كبير لمعظم أنظمة التعليم،

حيث أفادت جميع أنظمة التعليم تقريبًا (وبنسبة بلغت ٨٧٪) أن الوصول غير المتكافئ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل كان مصدر قلق رئيس عند الاستعانة بالتعلم عن بعد، وأفادت نسبة (٦٢٪) منها بأنهم قلقون من عدم كفاية البنية التحتية للإنترنت، خاصة في الدول والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل، ووجدت نسبة (٢٨٪) منها أن البنية التحتية للطاقة (أي الكهرباء) تمثل تحديًا، خاصة في الدول والأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل.

- أن فجوات المهارات في استخدام منصات التعلم عن بعد مثلت تحديًا لمعظم أنظمة التعليم، فقد أفادت معظم أنظمة التعليم (وبنسبة بلغت ٨٠٪) بأن الآباء ومقدمي الرعاية قد لا يمتلكون المهارات المطلوبة لتسهيل التعليم عن بعد في المنزل، بغض النظر عن مستوى الدخل، وأجاب ما يقرب من ثلثي أنظمة التعليم (وبنسبة بلغت ٦٤٪) بأن مُعلميهم لم يكن لديهم المهارات اللازمة لتسهيل التعليم عن بعد، كما أفاد نصف أنظمة التعليم تقريبًا (وبنسبة بلغت ٤٨٪) بأن الطلاب قد لا يمتلكون المهارات الرقمية المطلوبة للتعلم عن بعد عبر الإنترنت، بما في ذلك الطلاب الذين يعيشون في الدول والمناطق ذات الدخل المرتفع.

من خلال العرض السابق، اتضح أن أكثر القطاعات تأثرًا بالتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ هو قطاع التعليم، حيث إن تأثير هذه الجائحة لم يقتصر فقط على إعاقة تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والمتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع، وإنما اتسع ليشمل -بصورة غير مباشرة- التأثير السلبي لهذه الجائحة على تحقيق الأهداف الأخرى، والذي ينعكس على قطاع التعليم، حيث إن هذا القطاع لا ينفصل عن القطاعات الأخرى، إنما يرتبط بها بعلاقة وثيقة (علاقة تأثير وتأثر متبادلين)، واتضح أيضًا أن تداعيات هذه الجائحة على قطاع التعليم لم تقتصر فقط على مجرد إغلاق المدارس والجامعات، والتأثير السلبي على عمل العاملين في قطاع التعليم وبخاصة المعلمين، إنما تعدي الأمر ذلك، لتطال هذه التداعيات السبل والاجراءات التي اتخذتها دول العالم المختلفة لمواجهة الآثار السلبية لهذا الإغلاق، حيث ثبت قلة فعالية نظام التعليم عن بعد وعدم شموله جميع الطلاب في كثير من الدول. وهذا إن دل على شيء، فقد دل على خطورة هذه الجائحة، وضعف استعدادات معظم الأنظمة التعليمية العالمية

لمواجهتها. وعليه، تتطلب مواجهة هذه الجائحة تحقيق تضامن عالمي في مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع التعليم، وتتطلب أيضًا الاستفادة من جهود المنظمات المعنية بهذا الأمر وتوظيفها بشكل جيد ومثمر وبناء، مثل منظمة اليونسكو، التي اختارها البحث الحالي؛ لتحليل وتقييم جهودها في هذا المجال، وهذا ما تم عرضه بالمحور التالي.

المحور الثاني: جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩:

اهتم المحور الحالي بتحليل وتقييم جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، وذلك من أجل الإفادة من نتائج ذلك في تحليل واقع استجابة مصر لهذه الجهود، بما يُفيد في وضع تصور مقترح؛ لتعزيز هذه الاستجابة. وكان من الجدير -قبل تحليل وتقييم هذه الجهود- إبراز الأسباب الدافعة إلى اختيار هذه المنظمة دون غيرها من الجهات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ. وتحددت هذه الأسباب فيما يلي:

- أنها وكالة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهي تضم غالبية دول العالم، حيث يبلغ عدد أعضائها (١٩٣) دولة، كما يبلغ عدد أعضائها المنتسبين لها (١١) دولة (اليونسكو، ٢٥مارس٢٠٢٠)، وهذا جعلها من أكثر المنظمات تأثيرًا في مجال العمل الإنساني على الصعيد العالمي، ومن أكثرها اهتمامًا بمواجهة الطوارئ والأزمات التي يتعرض لها الإنسان، وتعوق حصوله على حقوقه، والتي في مقدمتها حقه في التعليم الجيد في كل الأماكن والأوقات.
- أنها معنية بدرجة كبيرة بمجال التربية، وهو أحد مجالات عملها الثلاث، فهناك (١١) ألف مدرسة منتسبة لها، وقد برز اهتمامها بمجال التربية في رؤيتها، حيث تحددت رؤيتها في مجال التربية -على وجه الخصوص- في الحرص على انتفاع كل طفل وكل مواطن بالتعليم الجيد، بما يُسهم في النهاية في تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة (اليونسكو، ٢٥مارس٢٠٢٠).
- اهتمامها بعقد شراكات وتحالفات مع العديد من المنظمات -سواء كانت حكومية أو غير حكومية- المعنية بدعم التعليم في حالات الطوارئ، والتي جاء في مقدمتها: الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)، ومجموعة التعليم الدولية (GEC).

- اهتمامها بدرجة كبيرة –أكثر من غيرها من المنظمات– بدعم مختلف الأنظمة التعليمية منذ ظهور جائحة كوفيد–١٩، وأثناء فترة تفشيها، وبعد انحسارها إلى حد ما واتخاذ غالبية دول العالم قرار التعايش معها، واهتمامها أيضًا بتوحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الفاعلة الأخرى. وبذلك أصبحت المحرك الرئيس والفاعل لدعم التعليم في ظل هذه الجائحة.

وانطلاقًا مما سبق، كان من الضروري التطرق إلى جهود المنظمة في دعم التعليم في حالات الطوارئ بصفة عامة، بما يُفيد في تحليل أبرز جهودها في دعمه في ظل هذه الجائحة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نبذة عن اليونسكو:

تُعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعروفة اختصارًا باليونسكو (UNESCO) إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد تم تأسيسها في عام ١٩٤٥م؛ كاستجابة لحرب عالمية اتسمت بالعنصرية. وتتمثل رسالتها في إرساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية والعلوم والثقافة، أما رؤيتها فتتسع لتشمل المجالات الثلاثة (التربية والعلوم والثقافة)، وتتحدد رؤيتها في مجال التربية –على وجه الخصوص– في إيجاد أدوات تعليمية؛ لمساعدة الناس على العيش كمواطنين عالميين بمنأى عن الكراهية والتعصب، والحرص على انتفاع كل طفل وكل مواطن بالتعليم الجيد (اليونسكو، ٢٥مارس٢٠٢٠).

ثانيًا: اليونسكو وجهودها في دعم التعليم في حالات الطوارئ:

بذلت اليونسكو –ولا تزال تبذل– جهودًا متنوعة في إطار التعليم في حالات الطوارئ – كما سبق الإشارة في المحور الأول– حيث تسعى إلى تعزيز قدرات دولها الأعضاء؛ بغية توفير فرص تعليمية جيدة للجميع لا سيما في أوقات الأزمات، كما تساعد الجهود التي تبذلها بالفعل في جميع أرجاء العالم على العمل مع وزارات التربية والتعليم؛ بغية اتخاذ تدابير الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ، ويمكن لمكاتب المنظمة الميدانية في أوقات الأزمات أن تعمل بسرعة بالتعاون الوثيق مع الحكومات المحلية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها النظم التعليمية، وأن تقود الجهود الرامية إلى تحقيق الإنعاش. وتعد اليونسكو عضوًا مؤسسًا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)، فضلاً عن أنها التزمت بالإسهام في صندوق

التعليم أمر عاجل لا يؤجل (ECW) المعني بالتعليم في حالات الطوارئ (اليونسكو، ٢٠نوفمبر ٢٠١٩).

ثالثًا: اليونسكو وجهودها في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩:

امتدت جهود اليونسكو في دعم التعليم في حالات الطوارئ حتى وقتنا الحالي، فقد كان لهذه المنظمة الأثر الكبير في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، فبعد أن أغلقت معظم الحكومات في العالم المؤسسات التعليمية مؤقتًا؛ سعيًا منها إلى الحد من تفشي هذه الجائحة، تعاضدت اليونسكو مع وزارات التربية والتعليم في الدول الموبوءة والمتضررة؛ من أجل ضمان استمرار عملية التعلم لجميع الأطفال والشباب، من خلال جملة من الأساليب التعليمية البديلة (اليونسكو، ١٨أبريل ٢٠٢٠).

وفيما يلي عرض لأبرز الجهود المبذولة في هذا المجال:

١- **إطلاق منصات إلكترونية متخصصة لمتابعة التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩:** وتمثلت هذه المنصات فيما يلي:

- **منبر الرصد العالمي لإغلاق المدارس بسبب انتشار الجائحة:**

قامت اليونسكو بتدشين هذا المنبر؛ لرصد إغلاق المدارس حول العالم، حيث تنوعت ردود فعل دول العالم بخصوص الإغلاق، وذلك بحسب درجة تفشي الوباء، فقد لجأت مجموعة من الدول إلى إغلاق المدارس في جميع أنحائها، ولجأت مجموعة أخرى إلى إغلاقها في مناطق معينة منها، بينما لم تلجأ مجموعة قليلة من الدول إلى عملية الإغلاق. ولم يقتصر دور هذا المرصد على رصد هذه الحالات الثلاثة لإغلاق المدارس، بل كان يقوم برصد إجمالي عدد الدارسين المسجلين وعدد الدارسين المتأثرين بالإغلاق، سواء على مستوى العالم أو في كل دولة على حده، وكان يتيح مشاهدة تطور الوضع بمرور الوقت. ووفقًا لهذا المرصد، زاد عدد الطلاب المتأثرين بهذا الإغلاق عن (١,٥٩٨) مليار طالب، ووصل عدد الدول التي حدث فيها إغلاق للمدارس في جميع الأنحاء إلى (١٩٤) دولة، وذلك وفق إحصائيات يوم ٢أبريل ٢٠٢٠م، الذي حدثت فيه أعلى نسبة للإغلاق حول العالم (اليونسكو، ١٩يوليو ٢٠٢٠).

- **سجل لمنصات وأدوات التعلم الوطنية:**

أعدت اليونسكو سجلاً للبوابات الوطنية التي ساعدت على استمرارية التعليم في أثناء إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩، وقد شمل هذا السجل (١٥٨) دولة، جاء توزيعهم

كالتالي: (٤٠) دولة من إفريقيا، و(١٨) دولة عربية، و(٢٦) دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و(٢٦) دولة من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، و(٢٣) دولة من منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، و(٢٥) دولة من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (UNESCO, 16 June 2020).

- **منصة لاستطلاع الرأي حول استجابة أنظمة التعليم الوطنية للجائحة:**

أطلقت اليونسكو استطلاع رأي عبر شبكة الإنترنت؛ لجمع معلومات حول الاستجابات التعليمية الوطنية لإغلاق المدارس في ظل الجائحة، والتي من شأنها المساعدة في إثراء التدابير والاستراتيجيات، بما يضمن استمرارية التعلم في سياقات مختلفة. وقد أُجري هذا الاستطلاع باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية على فترتين: الفترة الأولى بين ٢٣ و ٣١ مارس، والفترة الثانية يومي١ و٨ أبريل ٢٠٢٠م. وقد استجاب له (٦١) نظامًا تعليميًا من إجمالي (٥٩) دولة وإقليم(UNESCO, Education Sector, Apr 2020 a, p.1).

- **منصة لرصد واقع التعلم عن بعد ومواصلة التعليم أثناء فترة إغلاق المدارس وما بعدها:**

أطلقت اليونسكو موقعًا إلكترونيًا للسماح للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بمشاركة قصصهم عن التأقلم والاستمرار في التعلم في أثناء فترة الإغلاق العام للمدارس، ومع بدء فتحها في بعض أنحاء العالم (اليونسكو، ٥مايو٢٠٢٠)، بما أسهم في تحليل واقع التعليم عن بعد ومواصلة التعليم أثناء فترة حدوث الجائحة.

٢- إنشاء فرقة عمل طوارئ معنية بجائحة كوفيد-١٩:

أنشأت اليونسكو فرقة عمل طوارئ؛ لدعم أنظمة التعليم الوطنية المتأثرة بهذه الجائحة، من خلال تبادل استجابات السياسات الفعالة مع التركيز على الدول الأكثر ضعفًا، حيث تم من خلال هذه الفرقة إنشاء مجتمع واسع من الممارسات، ساهم في تعزيز تبادل الخبرات والمعارف، وبناء القدرات في التعليم عن بعد والتعلم المفتوح (أخبار الأمم المتحدة، ١٠مارس٢٠٢٠). ومن أمثلة الممارسات التي نفذتها اليونسكو من خلال فرقة العمل تلك ما يلي:

- **تنظيم سلسلة من المؤتمرات والندوات عبر شبكة الإنترنت؛** لإتاحة تبادل الخبرات، وطرح الأسئلة، والتماس الدعم؛ بما يُسهم في المواظبة على تقديم تعليم شامل للجميع. ومن أمثلتها:

- المؤتمر العالمي لمسئولي التعليم العالي، المنعقد في ١٠مارس٢٠٢٠م، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، والذي هدف إلى تعزيز الاستجابة للطوارئ وتبادل الاستراتيجيات، بما يُسهم في تقليل اضطراب التعلم في جميع أنحاء العالم. وقد شارك فيه ممثلون عن (٧٣) دولة، منهم (٢٤) وزيرًا للتعليم، و(١٥) نائبًا للوزراء (UNESCO, 11 Mar 2020).
- الندوة التي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت بالشراكة مع الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ يوم ١٨مايو٢٠٢٠م عبر شبكة الإنترنت، بشأن ضمان التعليم الجامع/الشامل خلال فترة تفشي فيروس كورونا. وقد شارك في هذه الندوة أكثر من (٨٠) عضوًا من أعضاء المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التعليم الجامع (اليونسكو، ١٩مايو٢٠٢٠).
- الندوة التي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، بالشراكة مع اليونسكو بباريس والمركز الإقليمي للتخطيط التربوي في ١٦يونيو٢٠٢٠م عبر شبكة الإنترنت، حول مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا. وقد شارك في الندوة (٥٠٠) شخصًا من المسئولين والمعنيين بهذه القضية (اليونسكو، ١٦يونيو٢٠٢٠).

- **توفير قائمة منسقة لتطبيقات ومنصات التعلم الرقمية التي يمكن الوصول إليها مجانًا:**

قامت اليونسكو بطرح حلول للتعلم عن بعد، وهي مجموعة مختارة من التطبيقات والمنصات التعليمية الرقمية المجانية التي يمكن للحكومات والمدارس والمعلمين وأولياء الأمور استخدامها؛ لتيسير عملية تعلم الطلاب وتقديم الرعاية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي لهم في أثناء فترة إغلاق المدارس. ورغم أن هذه الحلول لم تحظى بدعم صريح من اليونسكو، بيد أنها وصلت إلى عدد كبير من الأشخاص، ولها قاعدة مستخدمين واسعة، وتأثيرها مثبت. وقد صنفت هذه الحلول في فئات تبعًا لاحتياجات الطلاب. ومن أبرز هذه الحلول ما يلي (UNESCO, 16 July 2020):

- نظم إدارة التعلم الرقمي: ومن أبرزها: إدمودو (Edmodo)، وإدراك (Edraak)، وجوجل كلاسروم (Google Classroom)، وموودل (Moodle)، ونفهم (Nafham)، وسكولر (Skooler).
- نظم ذات وظائف هامة تعمل دون اتصال بالإنترنت: ومن أبرزها: كوليبري (Kolibri)، ورومي (Rumie)، وأستاذ موبايل (Ustad Mobile).
- الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة: ومن أبرزها: أليسن (Alison)، وكورسيرا (Coursera)، وإيدكس (EdX).
- منصات محتوى التعلم ذو التوجيه الذاتي: ومن أبرزها: خان أكاديمي (Khan Academy)، ومدرسة (Madrasa)، وموقع يوتيوب (YouTube).
- تطبيقات القراءة على الهاتف الجوال: ومن أبرزها: المكتبة الرقمية العالمية (Global Digital Library)، وغرفة للقراءة (Room to Read).
- منصات تعاونية تدعم خاصية الاتصال المباشر عن طريق الفيديو: ومن أبرزها: سكايب (Skype)، وواتساب (WhatsApp)، وزووم (Zoom).
- أدوات للمعلمين لإنشاء محتوى التعلم الرقمي: ومن أبرزها: بونسي (Buncee)، ونيربود (Nearpod)، وتريلو (Trello).
- المستودعات الخارجية لحلول التعلم عن بعد: ومن أبرزها: بروكنجز (Brookings)، واستمر في التعلم (Keep Learning Going).

- **إصدار مجموعة متنوعة من الإصدارات حول قضايا التعليم في ظل الجائحة: وكان من أبرز هذه الإصدارات ما يلي:**

- سلسلة (اليونسكو كوفيد-١٩: استجابة التعليم .. سلسلة مذكرات قطاع التعليم): وتناولت هذه السلسلة الموضوعات الرئيسة المتعلقة باستجابة التعليم للجائحة، حيث إنها توفر أدلة على الممارسات الجيدة، والنصائح العملية؛ للتخفيف من أثر إغلاق المدارس سواء على المدى القريب أو البعيد. وتم إعداد هذه المذكرات بشكل جماعي من قبل العاملين في برنامج التربية بمنظمة اليونسكو في جميع أنحاء العالم (UNESCO, 23 Apr 2020).

- **وثائق (خمس خطوات لدعم التعليم للجميع أثناء جائحة كوفيد-١٩):** أعد المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) التابع لليونسكو سلسلة من خمس وثائق، هدفت إلى دعم الدول من خلال تقديم المشورة بشأن ضمان الوصول إلى التعليم الجيد أثناء الجائحة، وإلى استنباط الدروس المستفادة من الوضع، وتقديم المشورة بشأن التخطيط والاستعداد للأزمات المستقبلية (UNESCO, International Institute for Educational Planning , 9 Apr 2020).
- **تقرير (كوفيد-١٩ والتعليم العالي: اليوم وغدًا.. تحليل الأثر واستجابات السياسات والتوصيات):** أعد هذا التقرير الفريق الفني لمعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (IESALC)، وتناول هذا التقرير الآثار المباشرة للجائحة على قطاع التعليم العالي الجامعي، كما استعرض الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات التعليم العالي؛ لضمان الحق في التعليم العالي أثناء هذه الجائحة، وأخيرًا، تناول السيناريوهات المختلفة، وقدم بعض الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بإعادة فتح مؤسسات التعليم العالي، وسلط الضوء على أهمية بدء الاستعدادات في أقرب وقت ممكن (UNESCO, International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean, 9 Apr 2020, p.6

٣- إطلاق التحالف العالمي للتعليم؛ من أجل توفير حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع: أطلقت اليونسكو (التحالف العالمي للتعليم)، وهو شراكة عالمية متعددة القطاعات مهمتها تلبية الحاجة الملحة إلى التعليم، وتوفير حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع في هذه الفترة التي تشهد اضطرابًا مفاجئًا وغير مسبوق للتعليم. وتتعدد وتتنوع طرق عمل هذا التحالف؛ من أجل إنجاز هذه المهمة، وتتحدد هذه الطرق فيما يلي (اليونسكو، ١١يونيو ٢٠٢٠):

تزويد الدول بالحلول المجانية والآمنة والتكنولوجية، من خلال تأمين الأدوات الإذاعية والتلفزيونية والرقمية للمدارس والطلاب والمعلمين والأهل.

التوفيق بين الاحتياجات الوطنية والحلول العالمية عن طريق الجمع بين الشركاء العالميين والمحليين؛ لإيجاد حلول فورية وفعالة.

التنسيق للعمل على إحداث أكبر أثر ممكن وتجنب التداخل؛ بغية الوصول إلى الفئات الأشد حرمانًا وتلك المعرضة للاستبعاد.

الدعوة والتعبئة لحشد أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة والموارد؛ للخروج بحلول فعالة وموحدة.

ويتنوع أعضاء هذا التحالف بين الشركاء المتعددو الأطراف (ومن بينهم: مفوضية اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، وصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، ومجموعة التعليم العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والشركاء من القطاع الخاص (ومن بينهم: مايكروسوفت، وجوجل، وفيسبوك، وزوم، وكورسيرا)، والمنظمات غير الربحية والخيرية (ومن بينها: أكاديمية خان، ومؤسسة دبي العطاء، ومنظمة أنقذوا الأطفال، ومؤسسة ويكيميديا)، والشركاء من وسائل الإعلام (الخدمة العالمية للهيئة الإذاعة البريطانية)، والشبكات والرابطات **(ومن بينها: الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ومنظمة الكومنولث للتعلم) (اليونسكو، ١١يونيو ٢٠٢٠).**

رغم الجهود العظيمة -السابق عرضها- لمنظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، والتي لا يُنكرها أحد، ورغم اعتراف المجتمع الدولي -من أفراد ومؤسسات وحكومات- بهذه الجهود وجدواها، إلا أن هناك بعض المعوقات لهذه الجهود. وقد أشار مونيوس -المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في تقرير-سبق الإشارة إليه- إلى تلك المعوقات، بقوله: على الرغم من أن اليونسكو تضطلع بولاية واسعة النطاق وتبذل جهودًا كبيرة؛ لضمان الحق في تعليم الأشخاص المتأثرين بالنزاعات والأزمات، إلا أنها تفتقر بكل أسف إلى الأموال وإلى غيرها من الموارد. ورغم أن التنسيق بين وكالات منظمة الأمم المتحدة آخذ في التحسن، لكن لا يوجد تقسيم واضح للعمل، مما يعني أنه لا تزال هناك فجوات وحالات التباس وازدواجية (مونيوس، ٢٠مايو٢٠٠٨، ص١٨).

وانطلاقًا مما سبق، كان من الضروري تقييم جهود المنظمة؛ للوقوف على أبرز إنجازاتها واخفاقاتها في هذا المجال، وهذا ما عرضه البحث الحالي في السطور التالية.

رابعًا: تقييم جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩:

بعد دراسة وتحليل جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، تم استخلاص مجموعة من النقاط والمؤشرات، والمتمثلة فيما يلي:

- إن جهود المنظمة بدأت مع بداية الجائحة، واستمرت خلال فترة تفشيها، وامتدت حتى فترة انحسار الفيروس واتخاذ أغلب دول العالم قرار التعايش معه، فقد نظمت اليونسكو سلسلة من المؤتمرات والندوات عبر شبكة الإنترنت، أولها المؤتمر العالمي لمسئولي التعليم العالي المنعقد في بداية ظهور الجائحة في ١٠مارس٢٠٢٠م؛ بهدف تعزيز الاستجابة إلى الجائحة، وتلاه الندوة المنعقدة خلال فترة تفشي الجائحة في ١٨مايو٢٠٢٠م؛ بهدف ضمان التعليم الجامع/ الشامل خلال فترة تفشي الفيروس، ثم تلاها الندوة المنعقدة بعد انحسار الفيروس -إلى حد ما- في ١٦يونيو٢٠٢٠م؛ بهدف دراسة مستقبل التعليم بعد الجائحة.
- نجاح المنظمة في التنسيق بين الجهات القائمة بالتعليم في حالات الطوارئ، وفي بناء شراكات على مختلف المستويات، وحشد الدول والمنظمات والمؤسسات المختلفة، وكان من أبرز هذه الشراكات تدشين التحالف العالمي للتعليم الذي كان له دور كبير في توفير حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع في العديد من الدول.
- نجاح المنظمة في تحقيق تضافر الجهود وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين مكاتبها ومعاهدها المختلفة حول العالم، وعلى رأسها: المعهد الدولي للتخطيط التربوي، ومعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد أفضى هذا النجاح إلى خروج هذه الجهود بشكل متكامل ومتناسق وواقعي.
- نجاح المنظمة في تقديم الدعم لمختلف دول العالم -وبخاصة الدول منخفضة الدخل- بكل صوره وأشكاله، سواء كان دعما فنيًا أو تقنيًا أو ماليًا، ونجاحها في عمليات بناء قدرات المجتمعات والمؤسسات المختلفة -وبخاصة المؤسسات التعليمية- من خلال توفيرها موارد تعليمية، وتنظيمها ورش لتدريب المعلمين على أدوات التعليم عن بعد، ونشرها نصائح وإرشادات للمعلمين ولأولياء الأمور حول سبل التعامل مع الجائحة.
- نجاح المنظمة في تقديم الدعم لمختلف المراحل التعليمية، وعدم اقتصارها على مرحلة تعليمية معينة، حيث إنها نظرت إلى هذه القضية نظرة شاملة ومتكاملة، وظهر ذلك بوضوح في أهداف المؤتمرات والندوات التي نظمتها، وفي التقارير والأدلة الإرشادية التي أصدرتها.

- اهتمام المنظمة بربط قضية التعليم في ظل هذه الجائحة بتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠م، حيث ربطت بين ضمان التعليم الجامع/ الشامل خلال فترة تفشي الفيروس وبين تحقيق الهدف الرابع من هذه الأهداف الأممية والخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.
- اهتمام المنظمة بتحليل واقع تأثير الجائحة على التعليم، وواقع التعليم عن بعد الذي لجأت إليه غالبية دول العالم، وذلك من خلال استطلاع آراء الدول على المستوى الرسمي، وكذلك استطلاع آراء المعلمين وأولياء الأمور والطلاب أنفسهم، وكان هذا دليل على انتهاج المنظمة مبدأ الشمول منذ بدء الجائحة حتى انحسارها إلى حد ما.
- جاءت الجهود المبذولة من قبل المنظمة ترجمة حقيقية للرؤية التي تسعى لتحقيقها في مجال التربية، والتي سبق الإشارة إليها.
- من أكثر جوانب نجاح المنظمة في تقديم الدعم للتعليم في ظل هذه الجائحة هو إطلاقها عدة منصات إلكترونية؛ لمتابعة وتحليل واقعه، ومن أقل جوانب نجاحها هو تقديمها الدعم المالي للدول الموبوءة والمتضررة، وهذا التقصير في الدعم المالي ليس جديدًا، إنما عانت -ولا تزال تعاني- المنظمة منه؛ بسبب قلة الموارد المالية.
- رغم الجهود الكبيرة التي أولتها المنظمة في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، إلا أنها لازالت قاصرة، حيث إن نتائج استطلاع الرأي الذي قامت المنظمة بإجرائه عبر شبكة الإنترنت حول فعالية التعليم عن بعد أثناء فترة تفشي الجائحة، أثبتت قلة فعاليته ووجود قصور في وصوله لجميع الطلاب حول العالم وبخاصة أولئك الذين يعيشون بالدول منخفضة الدخل.
- وجود معوقات لجهود المنظمة في دعم التعليم في ظل الجائحة، كان من أبرزها: ضعف الموارد المالية المخصصة لخطط وبرامج المنظمة؛ لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على التعليم، وضعف قدرة العديد من الدول على الاستجابة لهذه الجهود؛ لأسباب قومية عدة، منها: قلة الموارد والمخصصات المالية لقطاع التعليم بهذه الدول، وضعف الإمكانات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقلة كفاءة العاملين في قطاع التعليم.

- قلة اهتمام المنظمة بتقييم جهودها بصورة دورية، وهذا الأمر كان له تأثير سلبي على أدائها في بعض الأبعاد.
- رغم أن المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمة شكلت جهودًا متميزة لها، حيث استطاعت من خلالها تحليل واقع التعليم أثناء تفشي الجائحة واستشراف مستقبله، إلا أن هذه الجهود لم تصل بعد إلى المستوى المنشود في دعم التعليم لمواجهة هذه الجائحة، حيث لا يمكن الضغط على الدول المختلفة لتنفيذ توصيات هذه المؤتمرات والندوات، كما أن هناك العديد من الدول التي تعاني من انخفاض مستوى دخلها وقلة مواردها، الأمر الذي تسبب في ضعف قدرتها علي تنفيذ هذه التوصيات.
- رغم اهتمام المنظمة بإصدار الدراسات والتقارير والأدلة الإرشادية؛ لدعم الأنظمة التعليمية المختلفة، إلا أنها كانت في حاجة ماسة إلى بحث أعمق وأشمل، يمكن من خلاله الوصول الى نتائج قابلة للتطبيق ومتسقة بشكل أكبر مع ظروف وإمكانات هذه الأنظمة.
- رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمة في هذا المجال، إلا أن الأنظمة التعليمية المختلفة ليست مجبرة على الاستجابة لها، حيث إن قرارات وتوصيات اليونسكو –مثلها مثل قرارات وتوصيات بقية الوكالات التابعة للأمم المتحدة– غير ملزمة بالقوة، إنما هي ملزمة –إلى حد ما– بشكل أدبي وأخلاقي، وهذا الأمر قلل من جدوى هذه الجهود بشكل غير مباشر.

من خلال العرض السابق، اتضح أن منظمة اليونسكو قد بذلت جهودًا كبيرة في تقديم صنوف عديدة من الدعم لمختلف المراحل التعليمة في ظل هذه الجائحة، وأن هذه الجهود وُجهت لمختلف دول العالم بلا استثناء، واتضح أيضًا أن جانبًا من هذه الجهود اتخذ الطابع الفردي، حيث انفردت المنظمة ببذلها عبر مكاتبها وفروعها التابعة لها، دون مشاركة المنظمات والهيئات الأخرى، وأن جانبًا آخرًا منها اتخذ الطابع التشاركي، حيث عقدت المنظمة شراكات مع منظمات وهيئات أخرى عاملة في هذا المجال أو في مجالات أخرى تخدمه، كما اتضح وجود معوقات ساهمت في الحد من جهود المنظمة، إلا أن هذه المعوقات القليلة –مقارنة بالجهود الكبيرة– لم تُفقد المنظمة التأييد العالمي والاعتراف المتزايد بجهودها في هذا المجال.

المحور الثالث: استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩:

لقد دفعت جائحة كوفيد-١٩ مصر -مثلها مثل كافة دول العالم- إلى اللجوء مضطرة إلى تعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية، اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ١٥مارس٢٠٢٠م، ولمدة أسبوعين، فقد نشرت الجريدة الرسمية في عددها (١١-مكرر) الصادر في ١٤مارس٢٠٢٠م قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧١٧) لسنة ٢٠٢٠م بخصوص تعليق الدراسة، حيث ورد بالمادة الأولى من هذا القرار ما يلي: "تُعلق الدراسة في جميع المدارس والمعاهد والجامعات أيًا كان نوعها وكذلك أي تجمعات للطلبة بهدف تلقى العلم تحت أي مسمى، وحضانات الأطفال أيًا كان نوعها وذلك لمدة أسبوعين اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ١٥ من مارس عام ٢٠٢٠ وحتى السبت الموافق ٢٨ من مارس عام ٢٠٢٠ كتدبير احترازي في إطار خطة الدولة الشاملة للتعامل مع أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد" (رئاسة مجلس الوزراء، ١٤مارس٢٠٢٠، ص٣)، ثم توالت القرارات بعد ذلك بمد فترة تعليق الدراسة.

وبخصوص نتائج تنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع، فبحسب إحصائيات منظمة اليونسكو، تم تعليق الدراسة فعليًا في جميع أنحاء الدولة، ووصل عدد المتعلمين المتأثرين بهذا التعليق إلى (٢٦,٠٧١,٨٩٣) متعلم، موزعين على مختلف المراحل التعليمية، حيث وصل عدد المتعلمين المتأثرين بهذا التعليق بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى (١,٣٧٧,٣٤٢) متعلم، ووصل عددهم بمرحلة التعليم الابتدائي إلى (١٢,٦٤٣,٢٨٩) متعلم، بينما وصل عددهم بمرحلة التعليم الثانوي إلى (٩,١٣٦,٧٨٩) متعلم، في حين وصل عددهم بمرحلة التعليم العالي إلى (٢,٩١٤,٤٧٣) متعلم، وذلك وفق إحصائيات يوم ٢أبريل٢٠٢٠م، الذي حدثت فيه أعلى نسبة للتعليق حول العالم (اليونسكو، ١٩يوليو٢٠٢٠).

وعليه، اهتم المحور الحالي بتحليل وتقييم ملامح استجابة النظام التعليمي المصري لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، وذلك من أجل الإفادة من نتائج ذلك في وضع تصور مقترح؛ لتعزيز هذه الاستجابة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ملامح استجابة النظام التعليمي المصري لجهود منظمة اليونسكو:

لم يقتصر الأمر على تعليق الدراسة، كما سبق الإشارة، فقد سعت الدولة لاستكمال الدراسة -سواء على مستوى التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي- بنظام التعليم عن بعد؛

استجابة لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩. وفيما يلي ملامح هذه الاستجابة:

١- ملامح استجابة التعليم قبل الجامعي:

بعد اتخاذ مجلس الوزراء قرارًا بتعليق الدراسة، عقد وزير التربية والتعليم والتعليم الفني اجتماعًا يوم الاثنين الموافق ١٦ مارس ٢٠٢٠م مع عدد من قيادات الوزارة ومديري عموم تنمية المواد الدراسية؛ لشرح الخطوات والإجراءات التي ستتبعها الوزارة للتحول الرقمي في تدريس المواد التعليمية، خلال فترة تعليق الدراسة. وناقش الوزير، خلال الاجتماع، خطة الوزارة في استخدام محتوى بنك المعرفة المصري (EKB) في التدريس لطلبة الصفوف الدراسية المختلفة، وتوجيه السادة المعلمين، خلال فترة تعليق الدراسة؛ للتواصل مع طلابهم من خلال أحد تطبيقات التواصل والتعلم عن بعد، وذلك بالاستعانة بأخصائي التكنولوجيا بالمدرسة (الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦مارس٢٠٢٠). وفي يوم الخميس الموافق ١٩ مارس ٢٠٢٠م، استعرض وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، الجهود التي اتخذتها الوزارة، في الأيام الماضية؛ لاستكمال الدراسة عبر تطبيق نظام التعليم عن بعد. وقال في رسالة مصورة (فيديو) أن الوزارة وفرت المنصات التعليمية التالية (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠مارس٢٠٢٠):

- بنك المعرفة المصري (EKB).
- منصة المذاكرة الرقمية (e-learning): وهي عبارة عن مكتبة إلكترونية تم توفيرها بجانب بنك المعرفة المصري؛ لمساعدة الطلاب على المذاكرة، وهي تضم مختلف المناهج الدراسية الكاملة للصفوف بداية من رياض الأطفال وصولاً إلى المرحلة الثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، وتضم هذه المكتبة محتوى علمي رقمي هائل لكافة المراحل التعليمية، فضلاً عن استخدام الوسائط المتعددة (فيديو، صور، أفلام وثائقية) لشرح الدروس المختلفة، كما تتيح هذه المكتبة استخدام حوالي أكثر من ٨٠ قاموس ومعجم، واستخدام كتب موسوعة الفراشة، ويوجد عليها أيضًا محتوى متعدد التخصصات لسنوات ونظام التعليم الجديد (٢,٠)، وبإمكان جميع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين الدخول إلى هذه المكتبة عن طريق الرابط (https://study.ekb.eg)، من خلال الموبايل أو الكمبيوتر بدون أي عوائق.

- القنوات التعليمية: وهي تمثل بديلاً آخرًا، حيث سيتم بث شرح المناهج التعليمية على التلفزيون.
- منصة إدمودو (edmodo): وهي منصة إلكترونية أخرى، تم توفيرها؛ للتواصل بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور خلال الفترة المقبلة، حيث سيكون باستطاعة ما يقرب من (٢٢) مليون طالب موزعين على ما يقرب من (٥٥) ألف مدرسة أن يتواصلوا مع المعلم كما لو كانوا متواجدين في المدرسة، وسيتم من خلالها متابعة شرح الدروس والإجابة عن أسئلة الطلاب وإجراء الامتحانات أون لاين (online)، وذلك عن طريق الرابط (https://edmodo.org).

وفيما يتعلق بامتحانات الطلاب في نهاية العام الدراسي، فمن أبرز النقاط التي أوضحها الوزير ما يلي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠مارس٢٠٢٠):

- بخصوص مرحلة رياض الأطفال، والصفين الأول والثاني الابتدائي: حيث تم تطبيق نظام التعليم الجديد (٢,٠)، سيقوم معلمي هؤلاء الطلاب بإعداد تقارير أداء للطلاب.
- بخصوص سنوات النقل (من الصف الثالث الابتدائي إلى الصف الثاني الإعدادي): لن يتم إجراء امتحانات للطلاب في نهاية العام الدراسي الحالي وسيتم الاكتفاء بعمل بحث (مشروع) لكل مادة على المنصة الإلكترونية، وسيكون متاحًا للطلاب التواصل مع معلم الفصل؛ لمساعدته في تنفيذ البحث في وقت مدته شهرين من اليوم.
- بخصوص الشهادات العامة والدبلومات الفنية: سيتم إجراء امتحان نهاية العام الدراسي في موعده كما هو معلن في الجداول، مع اتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة لوقاية الطلاب داخل اللجان بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة.
- بخصوص الصفين الأول والثاني الثانوي العام: سيتم إجراء امتحان نهاية العام الدراسي لطلاب هذين الصفين على التابلت من المنزل وسيتم تصحيحه إلكترونيًا، وإرسال نتيجة الامتحان للطلاب.
- بخصوص الطلاب المصريين في الخارج: سيتم استخدام منصة المذاكرة الرقمية والمنصة الالكترونية (إدمودو)، وسيتم تطبيق نظام المشروعات (البحث)، وعدم إجراء امتحانات، وذلك نظرًا لظروف الدول المقيمين بها.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٦مارس٢٠٢٠م، أعلن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني – في رسالة مصورة – مجموعة من القرارات؛ للتيسير على الطلاب في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، مع مراعاة الحفاظ على المخرجات التعليمية. وجاءت أبرز هذه القرارات على النحو التالي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٧مارس٢٠٢٠):

- بالنسبة لجميع سنوات النقل (من الصف الثالث الابتدائي حتى الثاني الإعدادي): سيتم الاكتفاء بما درسه الطالب في الفصل الدراسي الثاني حتى يوم ١٥مارس٢٠٢٠م (بداية تعليق الدراسة)، وسيتم مراعاة ذلك في المشروع البحثي.
- بالنسبة للصف الأول والثاني الثانوي العام: سوف تشمل الاختبارات الإلكترونية كل ما درسه الطالب في الفصل الدراسي الثاني حتى ١٥مارس٢٠٢م (بداية تعليق الدراسة).
- بالنسبة للصف الثالث الثانوي: سوف تشمل الامتحانات كل ما درسه الطالب في العام الدراسي (الفصل الدراسي الأول، بالإضافة إلى الفصل الدراسي الثاني حتى ١٥مارس٢٠٢٠م).
- بالنسبة لشهادة المرحلة الإعدادية (الصف الثالث الإعدادي): سيتم الاكتفاء بتقديم مشروع بحثي للفصل الدراسي الثاني، وسيعد شرطًا للنجاح.
- بالنسبة لطلاب التعليم الفني: سيتم استمرار طلاب سنوات النقل بالتعليم الفني في أنشطة التعلم عن بعد، من خلال القنوات التعليمية (قناة مصر التعليمية ١١٧٤٧ رأسي–نايل سات)، وقناة التعليم الفني على موقع اليوتيوب (https://www.youtube.com/channel/UC0ICJfzsyx7M29-DPpFXFx2Q) حتى يوم الخميس الموافق ١٦أبريل٢٠٢٠م، وسيتم إتاحة جميع المواد الدراسية والتعليمية المصورة لهم (أون لاين) على منتديات قطاع التعليم الفني (www.fanyeduc.yoo7.com)، كما سيتم التواصل بين المعلمين والطلاب طوال فترة تعليق الدراسة بمدارس التكنولوجيا التطبيقية ومدارس الجدارات (لسنوات النقل) عن طريق استخدام منصة إدمودو (https://edmodo.org) ، وسيقوم كل طالب من طلاب سنوات النقل بالتعليم الفني بإعداد ملف مجمع بالأنشطة التعليمية التي أنجزها، وتسليم الملف إلى مدرسته بعد الانتهاء من إعداده، خلال الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١٥يونيو٢٠٢٠م.

- بالنسبة للطلاب بالخارج: سيتم إتاحة الدخول إلى منصة المذاكرة الرقمية (https://study.ekb.eg) من الخارج، وذلك في سبع دول هي: الإمارات، والسعودية، والبحرين، والكويت، والأردن، ولبنان، وإيطاليا، خلال أسبوع.

٢- ملامح استجابة التعليم العالي:

بعد اتخاذ مجلس الوزراء قرارًا بتعليق الدراسة، عقد المجلس الأعلى للجامعات يوم السبت الموافق ١٨أبريل٢٠٢٠م جلسته رقم (٦٩٩)، وكان علي رأس الموضوعات التي ناقشها ما يتعلق بالخطط المستقبلية لنظام الدراسة والامتحانات بالفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠م في إطار تطورات الوضع العالمي لانتشار فيروس كورونا المستجد. وقد قرر المجلس بالإجماع مجموعة من القرارات، أبرزها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٨أبريل٢٠٢٠):

- استكمال المقررات الدراسية بنظام التعليم عن بعد حتى يوم الخميس الموافق ٣٠أبريل٢٠٢٠م، لكل الفرق الدراسية.
- بالنسبة لطلاب فرق النقل بجميع الكليات: يُلغى إجراء الامتحانات التحريرية والشفوية التي كان من المزمع عقدها في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي٢٠١٩/٢٠٢٠م، وتستبعد الدرجات التي كانت مقررة لها من المجموع الكلي للدرجات في كل السنوات الدراسية (المجموع التراكمي)، ويستبدل بتلك الامتحانات -بناءً على قرار من مجلس الجامعة- أحد البديلين الآتيين: البديل الأول: ويتحدد في إعداد الطلاب لرسائل بحثية مقبولة (مقالة بحثية، أو مشروع بحثي، أو بحث مرجعي) في المقررات التي كانت تدرس في هذا الفصل، والبديل الآخر: ويتحدد في عقد اختبارات إلكترونية للمقررات التي كانت تدرس في هذا الفصل بالنسبة للكليات أو البرامج الدراسية الملتحق بها أعداد محدودة من الطلاب ويتوافر لديها البنية التحتية والإمكانيات التكنولوجية التي تمكنها من إجراء الاختبارات إلكترونيًا لجميع الطلاب، وذلك شريطة التأكد من توافر وسيلة تواصل إلكترونية لدى الطلاب. وفى أي من البديلين المتقدمين لا ترصد درجات للطلاب (وإنما يُعد الطالب ناجحًا أو راسبًا فقط).

- بالنسبة لطلاب الفرقة الدراسية النهائية بجميع الكليات: تؤجل الامتحانات التي كان مقرر عقدها في نهاية الفصل الدراسي الثاني لاجتياز مقررات هذا الفصل لحين انتهاء فترة تعليق الدراسة.

ثانيًا: معوقات استجابة النظام التعليمي المصري لجهود منظمة اليونسكو:

واجه تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها مصر لتبني ودعم التعليم عن بعد؛ استجابة لدعم العملية التعليمية أثناء تعليق الدراسة خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-١٩ مجموعة متنوعة من المعوقات التي أدت إلى تقليل فعالية هذا النمط من التعليم، ويأتي على رأس هذه المعوقات ما يلي:

١- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

رغم اهتمام مصر المتزايد بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي بدأ قبل ظهور الجائحة وتفشيها، عبر اتخاذها مجموعة من الخطوات والإجراءات للتحول إلى مجتمع رقمي، إلا أن نظام التعليم عن بعد الذي انتهجته مصر؛ استجابة لدعم العملية التعليمية في ظل هذه الجائحة، واجه معوقًا هامًا هو ضعف هذه البنية التحتية، مقارنة بدول العالم المختلفة، وقد ظهر هذا الضعف في نتائج العديد من التقارير والمؤشرات الدولية والمحلية.

ولتوضيح ذلك، أظهر مؤشر الابتكار العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (٩٦) عالميًا من إجمالي (١٢٩) دولة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (**ICTs**)، وقد تضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية، أبرزها: مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي احتلت فيه مصر المرتبة (٧٨) عالميًا، ومؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي احتلت فيه مصر المرتبة (٩٥) عالميًا (Cornell University, INSEAD, & WIPO, 2019, p.252). وفي هذا الإطار، ورد بمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (٧٥) عالميًا من إجمالي (١٣٦) دولة في مؤشر استخدامات الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واحتلالها المرتبة (٨١) عالميًا في مؤشر استخدامات الحكومة والمؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر ٢٠١٩، ص٢٦٠).

ولكون نظام التعليم عن بعد يعتمد بالأساس على شبكة الإنترنت، وما يرتبط بها من مجموعة من المدخلات، كان من الضروري عرض وتحليل أبرز المؤشرات في هذا المجال.

وفي هذا الشأن، صدر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شهر إبريل ٢٠٢٠م تقريرًا موجزًا عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن أبرز المؤشرات المتضمنة بهذا التقرير (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أبريل٢٠٢٠، ص ص٢-٣):

- ارتفاع عدد مشتركي الهاتف المحمول في شهر مارس ٢٠٢٠م -الشهر الذي تم تعليق الدراسة فيه- (حيث بلغ عددهم ٩٦,٤٢ مليون خط) عنه في شهر فبراير ٢٠٢٠م - الشهر السابق لشهر تعليق الدراسة- (حيث بلغ عددهم ٩٦,٠٣ مليون خط)، وذلك بمعدل نمو شهري مقداره (٠,٤٠٪).
- ارتفاع عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة (ADSL) في شهر مارس ٢٠٢٠م (حيث بلغ عددهم ٧,٥٣ مليون مشترك) عنه في شهر فبراير ٢٠٢٠م (حيث بلغ عددهم ٧,٣٥ مليون مشترك)، وذلك بمعدل نمو شهري مقداره (٢,٥٤٪).
- ارتفاع نسبة مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول من إجمالي مشتركي المحمول في شهر مارس ٢٠٢٠م (حيث بلغت نسبتهم ٤٣,٨٧٪) عنه في شهر فبراير ٢٠٢٠م (حيث بلغت نسبتهم ٤٠,٦١٪)، وذلك بمعدل نمو شهري مقداره (٣,٢٦٪).

مما سبق، اتضح حدوث نمو شهري طفيف -إلى حد ما- في عدد مشتركي الهاتف المحمول والإنترنت فائق السرعة وفي نسبة مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول، واتضح أيضًا أن هذه المؤشرات كانت كاشفة للواقع على المستوى المحلي، أما عن واقع ذلك على المستوى العالمي، فكان لابد من الرجوع إلى ما ورد بالتقارير والمؤشرات العالمية بخصوص هذا المجال.

وبالرجوع إلى تقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٩م « The Global Competitiveness Report 2019» اتضح احتلال مصر المرتبة (١٠٩) عالميًا من إجمالي (١٤١) دولة في مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة، واحتلالها المرتبة (١٠٠) في مؤشر اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل ١٠٠ نسمة، واحتلالها أيضًا المرتبة (٨٧) في مؤشر اشتراكات الإنترنت الثابتة عريضة النطاق لكل ١٠٠ نسمة،

واحتلالها كذلك المرتبة (٩٨) عالميًا في مؤشر النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت من السكان البالغين(World Economic Forum, 2019, p.200).

ولا شك أن احتلال مصر هذه المراتب المتأخرة بهذه المؤشرات خير دليل على ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تُعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها نظام التعليم عن بعد، ورغم أن هذه المؤشرات واردة بتقرير صادر في العام ٢٠١٩م؛ نظرًا لعدم صدور التقرير الجديد الخاص بالعام٢٠٢٠م، ورغم وجود تحسن -كما سبق الإشارة- في مؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصادرة في أبريل ٢٠٢٠م- إلا أن هذا التحسن طفيف، وما كان من الممكن له أن يرفع من كفاءة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم كفاءة وفعالية نظام التعليم عن بعد الذي تم الاستعانة به في فترة تفشي الجائحة.

وتأكيدًا على ما سبق، ورد بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٢٠م - بخصوص مؤشرات النسبة المئوية للمدارس التي تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تربوية- أن معدل توافر أجهزة الكمبيوتر بالمدارس المصرية هو (٧٨٪) وهو أقل-إلى حد ما- من القيمة الوسطى لمجموع معدلات دول العالم (والتي بلغت ٩٠٪)، وورد أيضًا أن معدل توافر الإنترنت بالمدارس المصرية هو (٤٨٪) وهو أقل -إلى حد كبير- من القيمة الوسطى لمجموع معدلات دول العالم (والتي بلغت ٨٥٪) UNESCO, 2020, pp.390-391, p.395).

وهذا الانخفاض دليل قوي على أن جاهزية المدارس المصرية؛ لاستقبال المشروعات البحثية من طلاب سنوات النقل -كبديل للامتحانات- خلال فترة تفشي الجائحة اتسمت بالضعف، وهذا أثر سلبًا على كفاءة عملية تقييم الطلاب بصفة خاصة وعلى فعالية وكفاءة نظام التعليم عن بعد بصفة عامة.

٢-قلة التأهيل والتدريب الكافي لأعضاء هيئة التدريس بمختلف المراحل التعليمية:

فرضت جائحة كوفيد-١٩ على النظم التعليمية المختلفة أن تقوم بتأهيل أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم؛ ليكونوا قادرين على تحقيق النجاح لنظام التعليم عن بعد الذي تم تبنيه وتطبيقه بديلاً عن التعليم التقليدي؛ كاستجابة لتعطيل الدراسة خلال فترة تفشي الجائحة.

إن معوق قلة التأهيل والتدريب الكافي لأعضاء هيئة التدريس بمختلف المراحل التعليمية ليس وليد هذه الجائحة، إنما له جذوره التي امتدت إلى ما قبل ظهورها وتفشيها.

ولتوضيح ذلك، أظهر مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (٦٢) عالميًا في مؤشر نسبة المعلمين المدربين في مرحلة التعليم الأساسي، واحتلالها المرتبة (٤٤) في مؤشر نسبة المعلمين المدربين في مرحلة التعليم الثانوي، وهما مرتبتان متأخرتان إلى حد ما (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر ٢٠١٩، ص٢٥٩). وفي هذا الإطار، ورد بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٢٠م أن النسبة المئوية للمعلمين المدربين بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والنسبة المئوية لهم بمرحلة التعليم الابتدائي والنسبة المئوية لهم بمرحلة التعليم الثانوي بمصر جاءت (٧٧٪) و(٨٣٪) و(٨٢٪) على التوالي، وهذه النسب أقل –إلى حد ما– من القيم الوسطى لمجموع معدلات دول العالم (والتي بلغت (٨٥٪) و(٩٥٪) و(٩١٪) على التوالي أيضًا (UNESCO, 2020, p.400, p.402).

ورغم أن النتائج السابقة كانت بمثابة تقييم عن عملية تأهيل وتدريب المعلمين بصفة عامة قبل حدوث الجائحة، إلا أن هذه النتائج تُعد مؤشرًا قويًا لما كان سوف يؤول إليه الواقع في المستقبل (في فترة ظهور الجائحة وتفشيها)، حيث إن الفترة بين إصدار هذه النتائج وظهور الجائحة وتفشيها كانت قصيرة، كما لم يُتخذ خلال هذه الفترة أية إجراءات عملية فعالة وواسعة النطاق لتأهيل وتدريب المعلمين بصفة عامة<

وتأكيدًا على ما سبق، قام البحث الحالي بتحليل واقع تأهيل وتدريب معلمي مراحل التعليم قبل الجامعي خلال تفشي هذه الجائحة، وأسفرت نتائج هذا التحليل عن الآتي:

- تم إطلاق تدريب منصة أدمودو أون لاين، الذي هدف إلى إكساب المعلم خبرات ومعلومات التعامل مع منصة أدمودو، وهذا التدريب قدمته المنصة بشكل مجاني اختياري للمعلم أون لاين، وتم منح المتدرب في نهاية التدريب شهادة أدمودو التي تفيد اجتيازه تدريب التعامل مع المنصة وأساسياتها، والوظائف المختلفة التي يمكن للمعلم استخدامها في عملية التعليم عن بعد خلال فترة تفشي الجائحة (أدمودو، ٢٢يونيو ٢٠٢٠).

- تم إطلاق منصة المعلم للتدريب عن بعد، من قبل الأكاديمية المهنية للمعلمين، حيث قدمت هذه المنصة برامج تدريبية خاصة بترقيات المعلمين، وبرامج تدريبية أخرى خاصة ببرامج الإشراف والقيادة التربوية خلال فترة تفشي الجائحة (الأكاديمية المهنية للمعلمين، الإدارة العامة للمعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٨مايو ٢٠٢٠).

أما بخصوص واقع تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات خلال هذه الفترة، فلم يتم إطلاق منصات رقمية متخصصة؛ لتدريبهم على نظام التعليم عن بعد، واقتصر الأمر على قيام العديد من الجامعات بتصميم البرامج التدريبية الاعتيادية الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس والخاصة بالتسجيل بالدراسات العليا لتكون أون لاين.

وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، أعلن مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة الزقازيق عبر صفحته على موقع الفيسبوك في ٣١ مارس ٢٠٢٠م عن تصميم برامج تدريبية أون لاين، وأعلن –في نفس المنشور– عن الخطة التدريبية المقترحة لشهر أبريل ٢٠٢٠م (مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة الزقازيق، ٣١مارس ٢٠٢٠).

مما سبق، اتضح أن قلة التأهيل والتدريب الكافي لأعضاء هيئة التدريس بمختلف المراحل التعليمية كان له تأثير سلبي على تحقيق فعالية نظام التعليم عن بعد أثناء فترة تفشي الجائحة، واتضح أيضًا أن تدريب المعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي كان أكثر تنظيمًا واستجابة لدعم التعليم في ظل الجائحة –رغم كونه اختياريًا– من تدريب أعضاء هيئة التدريس بمرحلة التعليم العالي الذي اقتصر على تقديم البرامج التدريبية الاعتيادية أون لاين بدلاً من تقديمها باللقاء المباشر.

٣–ضعف قيام أولياء الأمور بمسئولياتهم في دعم التعليم في المنزل:

يعد أولياء الأمور أحد المحاور الرئيسة التي يتوقف عليها نجاح التعليم عن بعد، فهم يمثلون جهة الإشراف المباشرة على الطالب أثناء تلقيه الدروس والمحاضرات عبر المنصات التعليمية الإلكترونية.

لقد مثل ضعف قيام أولياء الأمور بمسئولياتهم في دعم التعليم في المنزل تحديًا ومعوقًا أمام تحقيق نظام التعليم عن بعد لأهدافه المرجوة أثناء فترة تفشي الجائحة، وهذا الضعف ليس وليد هذه الجائحة، إنما كان له جذوره التي امتدت إلى ما قبل ظهورها وتفشيها، حيث إن هذا

الضعف مرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأولياء الأمور، ومرتبط أيضًا بمدى امتلاكهم للمهارات الرقمية، ومدى توافر البنية التحتية التكنولوجية لهم.

ولتوضيح ذلك، أظهر تقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (٤٤) عالميًا في مؤشر المهارات الرقمية بين السكان النشطين (World Economic Forum, 2019, p.200)، كما أظهر مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٩م احتلالها المرتبة (٩٣) عالميًا في مؤشر التنافسية في قطاعي الإنترنت والهاتف (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر ٢٠١٩، ص٢٦٠).

ولا شك أن نتائج هذين المؤشرين هي مقياس لمدى ضعف الدور الذي قام به أولياء الأمور في دعم التعليم في المنزل، والذي يُمثل البعد الآخر للتعليم عن بعد.

٤- تدني وعي الطلاب بأدوارهم ومسئولياتهم في ظل هذا النظام الجديد من التعليم:

يُعد الطلاب المحور الرئيس للعملية التعليمية في ظل النظام النمطي التقليدي وفي ظل نظام التعليم عن بعد على حد سواء. ولقد مثل تدني وعيهم وقلة رغبتهم في أداء أدوارهم ومسئولياتهم معوقًا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من نظام التعليم عن بعد أثناء فترة تفشي الجائحة.

ورغم كون الطلاب -بمراحلهم العمرية المختلفة- يمثلون الشريحة العمرية الأكثر استخدامًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن الكثيرين منهم لا يمتلكون الوعي الذي يمكنهم من استخدام تقنياتها بصورة إيجابية في حياتهم العامة وأثناء دراستهم.

ولتوضيح ذلك، أظهر مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٩م احتلال مصر المرتبة (٩٤) عالميًا في مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت، واحتلالها المرتبة (٧٤) عالميًا في مؤشر استخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات، واحتلالها أيضًا المرتبة (٣٢) عالميًا في مؤشر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضي (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر ٢٠١٩، ص٢٦٠).

ولا شك أن هذا دليل قوي على أن المجال الأكثر استخدامًا لشبكة الإنترنت بين السكان بصفة عامة وبين الطلاب بصفة خاصة هو مجال التواصل الاجتماعي الافتراضي، ودليل أيضًا على إهمال الكثيرين منهم استخدامها بطريقة إيجابية في حياتهم العامة وفي دراستهم. وهذا الأمر كان له تأثير سلبي على تعلمهم أثناء فترة تفشي الجائحة.

من خلال العرض السابق لأبرز المعوقات التي حالت دون نجاح مصر في تطبيق نظام التعليم عن بعد بشكل فعال؛ استجابة لجهود اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، اتضح أن هذه المعوقات قد شملت الجوانب الأربعة الرئيسة التي يقوم عليها نظام التعليم عن بعد، واتضح أيضًا أنه لا يمكن النجاح في تطبيق هذا النظام دون توفير متطلبات تحقيق هذه الجوانب الأربعة بشكل متكامل، حيث إن العلاقة بينهم علاقة تكامل وترابط، فلا يمكن -على سبيل المثال- ضمان النجاح في تطبيق هذا النظام بتوفير البنية التحتية التكنولوجية دون العمل على تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب على كيفية استخدام تقنياتها، ودون توعية أولياء الأمور بأدوارهم وتوفير سبل قيامهم بها.

بعد عرض وتحليل واقع استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، من خلال تبنيها لنظام التعليم عن بعد بالمراحل التعليمية المختلفة، وتحليل أبرز المعوقات التي حالت دون النجاح في تحقيق الاستجابة القصوى والمتمثلة في تنفيذ نظام التعليم عن بعد بفعالية وتحقيق أهدافه المرجوة، كان من الضروري -قبل تقييم استجابة مصر لهذه الجهود- إبراز نقطتين هامتين، هما:

- **النقطة الأولى:** قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإجراء دراسة استقصائية، وقد قدم نائب الوزير لشئون الجامعات تقريرًا عنها، جاء فيه أن الهدف من إجرائها تقييم التجربة المصرية للتعليم عن بعد أثناء الجائحة، واستكشاف مدى تأثير نواحي التجربة على نواتج التعلم المستهدفة، وقياس رضا الأطراف المعنية كافة -قيادات وأساتذة وإداريين وطلاب- تجاه القرارات المتخذة داخل الجامعة، ووضع تصور متكامل لخطة عمل مستقبلية لكيفية الاستفادة من إيجابيات التجربة وتفادي سلبياتها. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدراسة -التي شملت أربع استبانات موجهة لكل من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الجهاز الإداري والطلاب- ١٠٦٨٩٧ مشارك. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي (المركز الإعلامي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٦يوليو ٢٠٢٠):
  - ارتفاع نسبة تقبل القيادات الجامعية لفكرة التعليم المدمج، وانخفاض نسبة تقبل أعضاء هيئة التدريس لفكره التعليم عن بعد خلال الفصل الدراسي القادم، وتأكيد القيادات الجامعية على انتظام التفاعل عن بعد عبر منصات التعليم المختلفة وعلى صعوبة إجراء الامتحانات أون لاين.

- رضا أعضاء هيئة التدريس عن تجربتهم التدريسية خلال تلك الفترة، ورضا نسبة ضئيلة منهم عن حجم الأعباء التدريسية عبر الإنترنت.
- ارتفاع نسبة الطلاب الذين استخدموا التعليم عن بعد، وتنوع التقنيات والأدوات المستخدمة ما بين الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية مع تصدر الهاتف للتفاعل خلال التعليم عن بعد.
- تأكيد الطلاب على وجود بعض الإيجابيات والتي كان أبرزها: توافر المحاضرات المسجلة والتي يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة، وتوافر مهارات جيدة لبعض المحاضرين، وتأكيدهم أيضًا على وجود بعض السلبيات والتي كان أبرزها: وجود بعض المحاضرين غير المدربين على التعامل مع شبكة الإنترنت في التدريس، وسوء شبكات الإنترنت بشكل عام.

وقد دفعت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية إلى توجه الدولة نحو تبني نظام التعليم عن بعد مستقبلاً، سواء في حالة استمرار الجائحة أو في حالة انتهائها وانتظام الدراسة بشكلها التقليدي؛ وذلك إيمانًا بأهمية هذا النمط من التعليم، وقدرته على الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية في حالات الطوارئ والأزمات.

وظهر هذا التوجه بوضوح في الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء، وحضره كل من وزيري التعليم ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لمناقشة كيفية التعامل مع العام الدراسي المقبل ٢٠٢٠/٢٠٢١م في ظل استمرار تفشي جائحة كوفيد-١٩، حيث عرض كل من وزيري التعليم الخطط المستقبلية المقترحة، وقد انتهى هذا الاجتماع بتأكيد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة التوسع في الطاقة الاستيعابية لشبكات الإنترنت، بحيث يتم استيعاب المحتوى المخصص لكافة المراحل التعليمية، وقواعد البيانات المطلوب إدراجها، بما يضمن في النهاية النجاح في تطبيق نظام التعليم الهجين الذي يستند إلى دمج نظامي التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بعد (رئاسة مجلس الوزراء، ٨يونيو ٢٠٢٠).

- **النقطة الثانية:** رغم أن استجابة مصر لتبني ودعم تطبيق نظام التعليم عن بعد جاءت في إطار جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، إلا أن استجابة مصر اتخذت طابعًا محليًا، حيث لم تستفد مصر من جهود اليونسكو في هذا المجال. وقد ظهر ذلك الأمر بوضوح في قلة مشاركة مصر في فعاليات وأنشطة منظمة اليونسكو خلال

فتره تفشي الجائحة، فعلى سبيل المثال، لم تشارك مصر في الندوة الإقليمية التي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت يوم ٢١مايو ٢٠٢٠م مع رؤساء الجامعات للبحث في تأثير الجائحة على قطاع التعليم العالي، حيث شارك في هذه الندوة (٣٠) رئيس جامعة من فلسطين وتونس واليمن وسوريا وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق وليبيا وموريتانيا والأردن، وقد غاب عن المشاركة رؤساء الجامعات المصرية (اليونسكو، ٢٢مايو ٢٠٢٠) ، كما أنها لم تشارك في المرحلة الثانية –التي أجريت يومي ١و٨ إبريل ٢٠٢٠م– من استطلاع الرأي الذي أطلقته اليونسكو عبر شبكة الإنترنت؛ لجمع معلومات حول الاستجابات التعليمية الوطنية لإغلاق المدارس في ظل الجائحة، واقتصر مشاركتها على المرحلة الأولى منه التي أجريت في الفترة بين ٢٣و٣١مارس ٢٠٢٠م، رغم استجابة (٦١) نظامًا تعليمًا لهذا الاستطلاع UNESCO, Education Sector, Apr (2020 a, p.1, p.15)، وقد نتج عن ذلك، قلة المعلومات حول استجابة نظام التعليم المصري لإغلاق المدارس.

ولا شك أن قلة مشاركة مصر في هذه الفعاليات والأنشطة كان له الأثر السلبي على كفاءة وفعالية نظام التعليم عن بعد، حيث لم تستفد مصر من خبرات الدول الأخرى، كما لم يتم تقييم استجابة مصر لإغلاق المدارس في ظل الجائحة، ومن ثم لم يتم تقييم تنفيذها وتطبيقها لنظام التعليم عن بعد –بصورة منفصلة ودقيقة– من خلال مؤسسة دولية متخصصة في مجال التربية.

وعليه، كان من الضروري، لتلافي هذه الآثار السلبية، تقييم استجابة مصر لهذه الجهود، وهذا ما سعى البحث الحالي لتحقيقه، وجاء هذا التقييم على النحو التالي.

ثالثًا: تقييم استجابة النظام التعليمي المصري لجهود منظمة اليونسكو:

بعد دراسة وتحليل واقع استجابة النظام التعليمي المصري لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال، وأبرز المعوقات التي حالت دون الاستجابة القصوى لهذه الجهود، تم استخلاص مجموعة من النقاط والمؤشرات، والمتمثلة فيما يلي:

- قلة فاعلية التعليم عن بعد، بالأسلوب الذي طبقته مصر، في دعم استمرارية العملية التعليمية –شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم– وقد عبر عن ذلك نتائج دراسة أجرتها اليونسكو حول استجابة الأنظمة التعليمية لإغلاق المدارس والتي أكدت على قلة

فاعليته وقلة رضا أولياء الأمور عنه، وعبر عنه أيضًا نتائج تحليل المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بهذا الشأن.

- وجود بعض العوامل التي ساعدت مصر –إلى حد ما– على تنفيذ نظام التعليم عن بعد، رغم قلة فعاليته، ومن أبرز هذه العوامل اهتمام مصر، قبل حدوث الجائحة، بالتحول إلى مجتمع رقمي.
- ضعف اهتمام مصر بتشكيل فريق عمل طوارئ معني بدراسة وتحليل تداعيات الجائحة على العملية التعليمية، ومعني أيضًا بوضع آليات لدعم التعليم –بمختلف مراحله– في فترة ظهورها وتفشيها، شأنها في ذلك شأن منظمة اليونسكو التي حرصت فور ظهور هذه الجائحة وتفشيها على تشكيل فريق عمل طوارئ؛ لمواجهة تداعياتها السلبية على النظم التعليمية المختلفة
- قله اهتمام مصر بعقد شراكات وتحالفات مع المؤسسات والجهات الدولية المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ، رغم أن هذا الاهتمام بهذا الأمر كان من شأنه الإفادة من خبراتهم في هذا المجال والحصول على دعمهم، ومن ثم زيادة فاعلية نظام التعليم عن بعد الذي تبنته مصر.
- ضعف استجابة مصر للعديد من الأنشطة والفعاليات التي نظمتها اليونسكو، حيث غابت مصر عن حضور الندوة الإقليمية المنعقدة يوم ٢١مايو ٢٠٢٠م، كما أنها لم تستجب للمرحلة الثانية من استطلاع الرأي الذي أطلقته على شبكة الإنترنت لجمع معلومات حول الاستجابات التعليمية الوطنية لإغلاق المدارس في ظل الجائحة.
- كان من أكثر مصادر وأنشطة التعلم عن بعد توفرًا هو المنصات التعليمية الإلكترونية، حيث تم توفير المحتوى الإلكتروني للمقررات، لكن شابهه قلة التفاعلية والجذب والتشويق لدى الطلاب، وخاصة طلاب مرحلة التعليم العالي، كما تم إهمال بقية مجالات التعليم عن بعد، والمتمثلة في طرق التدريس والتقييم والتفاعلية.
- حدوث حالة من العشوائية في بداية استجابة النظام التعليمي المصري لهذه الجائحة، فعلى سبيل المثال، في الاجتماع الذي عقده وزير التربية والتعليم والتعليم الفني في اليوم التالي لتعليق الدراسة (يوم ١٦مارس ٢٠٢٠م) صدر قرار، جاء فيه: توجيه السادة المعلمين، خلال فترة تعليق الدراسة؛ للتواصل مع طلابهم من خلال أحد تطبيقات

التواصل والتعلم عن بعد، وذلك بالاستعانة بأخصائي التكنولوجيا بالمدرسة، أي أن القرار ترك عملية التواصل مع الطلاب للجهود الفردية وليس للنظام المؤسسي، ثم تحسنت الأمور بعد ذلك، حيث تم الاستعانة بمنصات إلكترونية، وبدى ذلك جليًا في قرارات الوزير الصادرة يوم ٢٧مارس٢٠٢٠م. ومن الملاحظ أن الفترة بين هذين القرارين كانت (١١) يومًا، وكان لذلك دلالتين هما: الدلالة الأولى: العشوائية في الاستجابة في بداية الجائحة؛ لعدم توافر البنية التحتية التكنولوجية، وضعف تأهيل وتدريب المعلمين، وكون الجائحة مفاجئة، وقلة الوعي بأهمية التعليم في حالات الطوارئ، والدلالة الثانية: سرعة الاستجابة بعد فترة وجيزة، وإنشاء منصات تعليمية، والاستفادة من بنك المعرفة المصري. وكان هذا واقع التعليم قبل الجامعي في الاستجابة للجائحة في بداية ظهورها وتفشيها، أما عن واقع التعليم العالي فكان أكثر عشوائية، واستمرت هذه العشوائية، حيث إن الجهود المبذولة لتنفيذ التعليم عن بعد بمنظومة التعليم العالي كانت فردية إلى حد كبير، فكل أستاذ جامعي كان يتواصل مع طلابه عبر طريقته الخاصة.

- كان تركيز مصر خلال هذه الجائحة منصبًا بدرجة كبيرة على استمرارية العملية التعليمية وحسب، دون الاهتمام بتوفير الحد الأدنى لمعايير التعليم في حالات الطوارئ، والمتمثلة في: الجهوزية، والاستجابة، والتعافي.
- حصر أنشطة التعليم عن بعد في توصيل المواد التعليمية للطلاب، دون الاهتمام بمعالجة الصحة النفسية للطلاب، أو تحقيق التوازن الصحيح بين الأنشطة الرقمية للمقررات المختلفة.
- قلة الاهتمام بتقديم الدعم لأولياء الأمور، رغم الدور المنوط بهم في مساعدة أبناءهم على التعلم في المنزل أثناء فترة تعليق الدراسة.
- مساهمة بعض الوزارات في دعم استمرارية التعليم، مثل: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث قامت بزيادة سعات التحميل الشهرية الخاصة باشتراكات الإنترنت المنزلي للأفراد لفترة محددة، ووزارة الصحة حيث ساهمت في توفير إجراءات احترازية؛ لضمان إجراء امتحانات الثانوية العامة والسنوات النهائية بالجامعات دون زيادة تفشي الجائحة.

- ضعف مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في دعم استمرارية العملية التعليمية.
- وجود معوقات حالت دون تحقيق فعالية التعليم عن بعد، وهذه المعوقات لم تظهر فجأة، إنما كانت موجودة قبل تفشي الجائحة، وبتفشيها صارت واضحة، وتم تسليط الضوء عليها.
- كانت أكثر الصفوف الدراسية استجابة للتعليم عن بعد بمرحله التعليم قبل الجامعي هما الصفين الأول والثاني الثانوي، بحكم بدء تطبيق نظام الدراسة بالتعليم الإلكتروني عليهما مسبقًا، وبحكم قلة المعوقات التي حالت دون تحقيق نجاح هذا التعليم. وبخصوص مرحلة التعليم الجامعي، كانت أكثر الكليات استجابة للتعليم عن بعد هي تلك الكليات التي اتجهت قبل ظهور الجائحة وتفشيها إلى تطبيق التعليم الإلكتروني مثل كليات القطاع الطبي، وذلك بحكم امتلاكها الخبرة والبنية التحتية التكنولوجية، أما غالبية الكليات فلم تستجب لهذا التعليم، فعند صدور قرار من المجلس الأعلى للجامعات بحق الكليات في إقرار أسلوب تقييم طلاب سنوات النقل بكتابة مشروعات بحثية أو إجراء امتحانات إلكترونية، اتخذت غالبية الكليات أسلوب كتابة المشروعات والتقارير البحثية.
- قيام مصر بإجراء تقييم لنظام التعليم عن بعد الذى تم تنفيذه في فترة تفشي الجائحة، لكن هذا التقييم خاص بمرحلة التعليم العالي، وقد انتهى في شهر يوليو ٢٠٢٠م، أي بعد بدء انحسار الفيروس إلى حد ما، وكان من الضروري إجراء تقييم دوري ومرحلي بصورة مستمرة.
- اتجاه مصر للاستمرار في تبني التعليم عن بعد، حتى بعد انحسار الجائحة إلى حد ما، فقد عقد رئيس مجلس الوزراء مع وزيري التعليم ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اجتماعًا؛ لدعم تبني وتنفيذ نظام التعليم الهجين خلال العام الدراسي القادم ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

من خلال العرض السابق، اتضح اتفاق الكثير من النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونتائج استطلاع الرأي الذي أجرته منظمة اليونسكو لتحليل واقع استجابة الأنظمة التعليمية المختلفة لقرار إغلاق المدارس، مع الكثير من النتائج التي توصل إليها البحث الحالي من خلال تحليل نتائج المؤشرات والتقارير

الدولية، واتضح أنه يمكن إيجاز هذه النتائج في نتيجة واحدة، مفادها أن نظام التعليم عن بعد الذي تبنته وطبقته مصر أثناء فترة ظهور وتفشي الجائحة عاني من قلة الفعالية؛ بسبب وجود معوقات عدة حالت دون الاستجابة القصوى لدعم هذا التعليم في تلك الفترة، وهذا ما استدعى قيام البحث الحالي بوضع تصور مقترح؛ للتغلب على تلك المعوقات، بما يُسهم في النهاية في زيادة فعاليته، ومن ثم تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في هذا المجال.

المحور الرابع: نتائج البحث والتصور المقترح:

بعد العرض السابق لمحاور البحث، يُختتم البحث الحالي بأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي ساهمت في وضع التصور المقترح. وسيتم عرض نتائج البحث والتصور المقترح فيما يلي:

أولاً: نتائج البحث: وتحددت أبرز هذه النتائج على النحو التالي:

١- النتائج المتعلقة بتحليل وتقييم جهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل جائحة كوفيد- ١٩: وتمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- بدء جهود منظمة اليونسكو مع بداية الجائحة، واستمرارها خلال فترة تفشيها، وامتدادها حتى فتره انحسار الفيروس إلى حد ما.
- بذل المنظمة جهودًا كبيرة ناجحة في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، تمثلت فيما يلي:

- التنسيق بين الجهات القائمة بالتعليم في حالات الطوارئ، والمساهمة في بناء شراكات على مختلف المستويات، وهذا الأمر كان له دورٌ كبيرٌ في توفير حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع في العديد من الدول.
- تقديم الدعم لمختلف دول العالم -وبخاصة الدول منخفضة الدخل- بكل صوره وأشكاله، وتقديم الدعم لمختلف المراحل التعليمية، وعدم الاقتصار على مرحلة تعليمية معينة.
- ربط قضية التعليم في ظل هذه الجائحة بتحقيق الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠م، والخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.

- تحليل واقع تأثير الجائحة على التعليم، وواقع تطبيق نظام التعليم عن بعد الذي لجأت إليه غالبية دول العالم، وهذا كان مؤشرًا واضحًا على انتهاج المنظمة مبدأ الشمول منذ بدء الجائحة حتى انحسارها إلى حد ما.

- رغم الجهود الكبيرة التي أولتها المنظمة في دعم التعليم في ظل هذه الجائحة، إلا أنها كانت قاصرة، حيث ثبت قلة فعالية وكفاءة التعليم عن بعد الذي لجأت إليه الأنظمة التعليمية المختلفة وطبقته بتوصية من المنظمة.
- من أبرز سلبيات جهود المنظمة: قلة اهتمامها بتقييم جهودها بصورة دورية، وافتقاد الدراسات والتقارير والأدلة الإرشادية الصادرة عنها إلى إجراء البحث العميق والشامل، وهذا أفضى إلى قلة قابلية نتائجها للتطبيق، وقلة اتساقها بشكل أكبر مع ظروف وإمكانات الأنظمة التعليمية المختلفة.
- وجود معوقات لجهود المنظمة في دعم التعليم في ظل الجائحة، كان من أبرزها: ضعف الموارد المالية المخصصة لخطط وبرامج المنظمة؛ لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على التعليم، وعدم إلزامية قرارات وتوصيات المنظمة، وضعف قدرة العديد من الدول على الاستجابة لهذه الجهود؛ لأسباب قومية تخصها. ورغم وجود هذه المعوقات، إلا أنها اتسمت بالقلة، مقارنة بالجهود الكبيرة المبذولة من قبلها، وهذا الأمر لم يُفقد المنظمة التأييد العالمي والاعتراف المتزايد بجهودها في هذا المجال.

٢- النتائج المتعلقة بتحليل وتقييم ملامح استجابة النظام التعليمي المصري لهذه الجهود:

وتمثلت أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- قلة فاعلية وكفاءة نظام التعليم عن بعد -بالأسلوب الذي طبقته مصر- في دعم استمرارية العملية التعليمية خلال فترة تفشي الجائحة، شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم، رغم توصية المنظمة للأنظمة التعليمية المختلفة بتطبيقه، وقد أكد ذلك نتائج تحليل المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بهذا المجال.
- وجود بعض العوامل التي ساعدت – إلى حد ما- على تنفيذ نظام التعليم عن بعد، رغم قلة فعاليته، وكان من أبرز هذه العوامل اهتمام مصر قبل حدوث الجائحة بالتحول إلى مجتمع رقمي.

- وجود سلبيات عدة لاستجابة مصر لجهود المنظمة في دعم التعليم في ظل الجائحة، وانعكاسها بالسلب على فاعلية وكفاءة نظام التعليم عن بعد الذي تم تطبيقه خلال فترة تفشي الجائحة، ومن أبرز هذه السلبيات ما يلي:

- ضعف اهتمام مصر بتشكيل فريق عمل طوارئ –شأنها في ذلك شأن المنظمة– يكون معنيًا بوضع آليات لدعم التعليم في فترة ظهور الجائحة وتفشيها.
- قلة اهتمام مصر بعقد شراكات وتحالفات مع المؤسسات والجهات الدولية المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ.
- ضعف استجابة مصر للعديد من الأنشطة والفعاليات التي نظمتها المنظمة خلال هذه الفترة.
- حدوث حالة من العشوائية في بداية استجابة منظومة التعليم قبل الجامعي لهذه الجائحة، ثم تحسن الأمور بعد ذلك، أما منظومة التعليم العالي فكانت أكثر عشوائية في بداية الاستجابة، ثم استمرت هذه العشوائية لفترة طويلة.
- كان تركيز مصر خلال فترة تفشي هذه الجائحة منصبًا بدرجة كبيرة على دعم استمرارية العملية التعليمية وحسب، دون الاهتمام بتوفير الحد الأدنى لمعايير التعليم في حالات الطوارئ.
- ضعف مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في دعم استمرارية العملية التعليمية خلال هذه الفترة.
- قلة اهتمام مصر بإجراء تقييم دوري ومرحلي بصورة مستمرة لنظام التعليم عن بعد الذى تم تطبيقه خلال هذه الفترة، واقتصارها على إجراء تقييم له بعد بدء انحسار الفيروس إلى حد ما وتطبيقه على مرحلة التعليم العالي فقط.

- وجود معوقات عدة حالت دون تحقيق فعالية وكفاءة نظام التعليم عن بعد، وهذه المعوقات لم تظهر فجأة، إنما كانت موجودة قبل تفشي الجائحة، وبتفشيها صارت واضحة، وتم تسليط الضوء عليها. وتمثلت أبرز هذه المعوقات فيما يلي: ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وقلة التأهيل والتدريب الكافي لأعضاء هيئه التدريس بمختلف المراحل التعليمية، وضعف قيام أولياء الأمور بمسئولياتهم في دعم التعليم في المنزل، وتدني وعي الطلاب بأدوارهم ومسئولياتهم في ظل هذا النظام الجديد من التعليم.

- مساهمة وزارات عدة في دعم استمرارية العملية التعليمية، مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الصحة.
- إن أكثر الصفوف الدراسية استجابة لنظام التعليم عن بعد بمرحلة التعليم قبل الجامعي هما الصفين الأول والثاني الثانوي العام، وبخصوص مرحلة التعليم العالي كانت أكثر الكليات استجابة له هي كليات القطاع الطبي.
- اتجاه مصر للاستمرار في تبني وتطبيق نظام التعليم عن بعد، حتى بعد انحسار الجائحة إلى حد ما، من خلال سعيها لتطبيق نظام التعليم الهجين –الذي يستند إلى دمج نظامي التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بعد– بدءًا من العام الدراسي المقبل ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

ثانياً: التصور المقترح:

في ضوء تحليل جوانب البحث المختلفة، وما أسفرت عنه نتائجه، أمكن تقديم تصور مقترح، تضمن الجوانب التالية:

١- أهداف التصور المقترح:

هدف التصور المقترح بصفة رئيسة إلى وضع إطار عام للكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز استجابة مصر لجهود منظمة اليونسكو في دعم التعليم في ظل حالات الطوارئ بصفة عامة وفي ظل جائحة كوفيد-١٩ بصفة خاصة، من خلال وضع آليات لتعزيز تطبيق التعليم الهجين، الذي أكدت منظمة اليونسكو علي ضرورة تبنيه، والذي تسعى مصر إلى تطبيقه مستقبلاً، بدءًا من العام الدراسي القادم ٢٠٢٠/٢٠٢١م. وقد تحقق الهدف الرئيس من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- وضع رؤية واضحة لما سيكون عليه النظام التعليمي المصري –بمختلف مراحله التعليمية– في المستقبل، في حالة تبني وتطبيق التعليم الهجين.
- تدعيم الوعي الكامل لجميع أفراد المجتمع المصري بصفة عامة ولجميع أفراد المنظومة التعليمية بصفة خاصة بأهمية التعليم الهجين، ودوره في دعم استمرارية العملية التعليمية في حالات الطوارئ.
- الاستفادة من الجهود المتنوعة لمنظمة اليونسكو في هذا المجال، بما يفيد في النجاح في تطبيق هذا النمط من التعليم في مصر.

- وضع مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها البدء في تطبيق نظام التعليم الهجين واستمراريته، حيث إن الجائحة لم تنته بعد، فقد صرحت منظمة الصحة العالمية باستمرارها لفترة طويلة.
- إبراز المعوقات التي تحول دون النجاح في تطبيق التعليم الهجين، مع اقتراح سبل للتغلب عليها.

٢- منطلقات التصور المقترح:

استند التصور المقترح إلى عدة منطلقات، هي:

- تزايد الاهتمام بدعم التعليم في حالات الطوارئ، باعتباره نظامًا تعليميًا قادرًا على تحقيق استمرارية العملية التعليمية لكل المتعلمين في كل الأماكن والأوقات.
- تأكيد الوضع الراهن لواقع النظام التعليمي المصري خلال فترة ظهور وتفشي الجائحة- والتي صاحبها تعليق الدراسة- على تطبيق نظام التعليم عن بعد؛ لدعم استمرارية العملية التعليمية، وذلك استجابة لما أوصت به منظمات وجهات عدة أبرزها منظمة اليونسكو، إلا أن تطبيقه اتسم بقلة الفعالية والكفاءة، وهذا الأمر فرض وضع آليات لتغيير هذا الواقع نحو الأفضل، وربما يسهم التصور المقترح الحالي في تحقيق ذلك.
- وجود اهتمام واضح من قبل الدولة المصرية نحو تبني وتطبيق التعليم الهجين بمختلف المراحل التعليمية، خلال الأعوام الدراسية والجامعية القادمة. وهذا الاهتمام كان نقطة انطلاق لوضع التصور المقترح الحالي الذي قد يسهم تطبيقه في النجاح في تطبيق هذا النمط من التعليم وزيادة فعاليته وكفاءته.
- تأكيد نتائج العديد من البحوث العلمية على أن التعليم الهجين يُعد من أفضل البدائل المتاحة؛ لدعم استمرارية التعليم في حالات الطوارئ، وهو أفضل من التعليم عن بعد (الذي يُعد أحد بعدي التعليم الهجين)، حيث إن التعليم عن بعد يفتقد إلى تنمية الجانب الوجداني لدي الطلاب، وإلى تعزيز العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين أفراد المنظومة التعليمية، بعكس التعليم الهجين الذي يعالج ذلك القصور، حيث إنه يتضمن بعدًا آخرًا إضافيًا، وهو التعليم وجهًا لوجه. وهذا التأكيد كان نقطة انطلاق للتصور المقترح الحالي، حيث ركز التصور على وضع آليات لتطبيق التعليم الهجين بالنظام التعليمي المصري خلال الفترة القادمة.

٣-مضمون التصور المقترح:

استنادًا إلى ما تم عرضه بالبحث الحالي، واعتمادًا على أهداف التصور المقترح ومنطلقاته، جاء التصور المقترح متضمنًا العناصر والآليات التالية:

٣-١- دعم التعليم في حالات الطوارئ:

إن أولى الخطوات الداعمة لنجاح مصر في تطبيق نظام التعليم الهجين هي الإيمان القوي من قبل القائمين على العلمية التعليمية -على اختلاف مستوياتهم الوظيفية- بأهمية دعم التعليم في حالات الطوارئ. ومن ثم، اقترح البحث الحالي تشكيل (لجنة قومية لإدارة التعليم في حالات الطوارئ)، أسوة بما قامت به منظمة اليونسكو من تشكيل (فرقة عمل طوارئ) معنية بدعم الأنظمة التعليمية في ظل جائحة كوفيد-١٩. واقترح البحث الحالي أن تكون هذه اللجنة تابعة لمجلس الوزراء، وأن يشترك في عضويتها وزيري التعليم وبعض أعضاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والمجلس الأعلى للجامعات وغيرهم من ممثلي الوزارات والهيئات ذات الصلة بهذا المجال مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما اقترح أن تكون مهام هذه اللجنة على النحو التالي:

- وضع سياسة عامة محددة المعالم والأهداف؛ لدعم التعليم -بمراحله المختلفة- في حالات الطوارئ، ووضع خطة لتنفيذ هذه السياسة العامة وآليات لتنفيذ هذه الخطة ومتابعتها وتقييمها.
- وضع خطة مخصصة لاستكمال الجهود المبذولة -حاليًا- لدعم التعليم في ظل جائحة كوفيد-١٩، بحيث تتضمن هذه الخطة الإجراءات المطلوبة لدعم العملية التعليمية خلال العام الدراسي القادم ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م، مع وضع آليات محددة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة التربوية لجميع المتعلمين، بغض النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرهم.
- وضع آليات محددة لاستثمار الكفاءات الوطنية من الخبراء والشباب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعليم والمناهج وطرق التدريس، وللاستفادة من الخبرات الدولية -سواء على مستوى الدول أو المؤسسات المعنية- الناجحة في هذا المجال، مع موائمة هذه الخبرات محليًا.

- وضع آليات محددة لتوحيد جهود الوزارات والمؤسسات والمنظمات الوطنية المعنية بدعم التعليم المصري في حالات الطوارئ بصفة عامة وفي ظل جائحة كوفيد-١٩ بصفة خاصة.

٣-٢- **إصدار تشريعات وقوانين داعمة:** وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- وضع مجموعة من التشريعات والقوانين التي تؤطر تطبيق نظام التعليم الهجين في مصر.
- تضمين اللوائح الطلابية موادًا خاصة بتوجيه سلوكيات وأخلاقيات الطلاب خلال تنفيذ نظام التعليم الهجين.
- إقرار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تُسهل عقد الشراكات مع الجهات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ، والتي تُسهل التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص؛ وذلك للاستفادة من الدعم الذي قد تقدمه في هذا المجال.

٣-٣- **توفير البنية التحتية التكنولوجية الداعمة:** وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- تشكيل لجنة من الخبراء لوضع استراتيجية قومية للتحول الرقمي بمصر، وتشكيل لجنة أخرى لوضع استراتيجية للتحول الرقمي للنظام التعليمي المصري، بحيث تكون منبثقة عن الاستراتيجية القومية ويتم العمل في إطارها، مع وجود جهة مسئولة عن متابعة تنفيذها بالكامل. وفي هذا الإطار، يمكن تفعيل جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتحول الرقمي في مجال التعليم في ضوء الاستراتيجية المقترحة.
- وضع خطة لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل لمنظومة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تُسهم هذه الخطة في وصول الإنترنت إلى المناطق الريفية والنائية التي عانى منها ساكنوها من الطلاب من عدم قدرتهم على التواصل والتعلم عن بعد خلال فترة تفشي جائحة كوفيد- ١٩، ويمكن أن تتضمن الخطة آليات مثل توفير عربات متنقلة للإنترنت في الأماكن التي تعاني من ضعف الشبكة أو تكون خارج التغطية.
- وضع سُبل محددة لضمان الوصول إلى أحدث التقنيات التكنولوجية، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقات إنترنت الأشياء التي يمكن من خلالها التعرف على وجه

الطالب وتحديد هويته، ومن ثم التأكد من حضوره للدروس أو المحاضرات الافتراضية، وكذلك ضبط الاختبارات التي تُجرى له وتقليل فرص الغش فيها.

- إصدار وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقريرًا نصف سنويًا حول المؤشرات الخاصة بمتابعة أداء شبكة الإنترنت في كافه أنحاء الجمهورية في بداية تطبيق التعليم الهجين خلال العام الدراسي المقبل.
- تطوير المنصات التعليمية الإلكترونية المستخدمة حاليًا؛ لتصبح أكثر تشويقًا وتشجيعًا على الإبداع وعلى التفاعل عن بعد. وتحقيق هذا يستلزم الاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال.
- وضع خطة مستقبلية لإنشاء المدارس والجامعات الحكومية الافتراضية، وفي سبيل تحقيق ذلك، يمكن الاستعانة بالخبرات الدولية والإقليمية والمحلية الناجحة في هذا المجال.
- تشكيل لجان رقابة ومتابعة للتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من البنية التحتية التكنولوجية خلال تطبيق نظام التعليم الهجين.
- استحداث إدارات داخل المؤسسات التعليمية، مثل: إدارة الرقابة التعليمية، وإدارة التصميم التعليمي الابتكاري، وإدارة حماية الطالب، وتوفير متخصصين لإدارتها، من خلال تدريب وتأهيل بعض العاملين بالقطاع التعليمي.
- تشكيل لجنة من الخبراء لوضع خطة لتطوير الإذاعة التعليمية وقنوات النيل التعليمية، وإعادة هيكلة برامجها، بحيث تصبح أكثر تشويقًا للطلاب وأكثر تفاعلية، ويمكن لهذه اللجنة الاستفادة من خبرات الدول المتميزة في هذا المجال، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.
- توحيد الجهود المبذولة من قبل الجامعات المصرية في مجال التعليم عن بعد، وذلك من خلال إنشاء وحدة للتعليم عن بعد، تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويكون لها فروع بمختلف الجامعات المصرية، ويتم الاستعانة بخبرات مديري وحدات التعليم الإلكتروني الموجودة حاليًا بمختلف الجامعات في إنشاء هذه الوحدة التابعة للوزارة، وفي وضع الخطة الاستراتيجية لها.

٣-٤- تأهيل المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها:

ويتم ذلك على النحو التالي:

٣-٤-١- تأهيل ودعم أعضاء هيئة التدريس: وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- إضافة مقرر تعليمي إلزامي عن التعليم في حالات الطوارئ والتعليم الهجين ضمن مقررات إعداد وتأهيل عضو هيئة التدريس قبل الخدمة.
- إعداد خطة تدريبية لجميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بمختلف المراحل التعليمية؛ لتدريبهم على نظام التعليم الهجين قبل بداية العام الدراسي القادم ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م، مع وضع آليات لتنفيذ هذه الخطة ومتابعة تنفيذها. ويكون حضور البرامج التدريبية المتضمنة بهذه الخطة مجانيًا وإلزاميًا. ولضمان نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها، من الضروري الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي عند عقدها مع التركيز بصورة أكبر على الجانب التطبيقي، ومن الضروري أيضًا ملائمتها ومناسبتها للمرحلة التعليمية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس.
- تغيير الاتجاهات السلبية لأعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق التعليم الهجين، وذلك من خلال عقد ندوات يتم من خلالها عرض أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وعرض نتائج الأبحاث العلمية التي أثبتت أهميته.
- توفير الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان وصولهم إلى التقنيات التكنولوجية واستخدامها بفعالية، ووضع سُبل لتوفير هذا الدعم كتوفير القروض الميسرة لهم؛ لشراء الأجهزة والبرمجيات، أو التعاقد مع الشركات المتخصصة؛ لتوفيرها لهم بأسعار مخفضة.
- توفير الدعم الفني والتقني المستمر لأعضاء هيئه التدريس، وذلك من خلال تشكيل فرق عمل مختصة في هذا المجال.
- تشكيل لجنة من الخبراء في مجال تكنولوجيا التعليم والإعلام؛ لوضع معايير ومواصفات واضحة ومحددة لاختيار المعلمين الأكفاء والمتميزين في مجال تصميم الدروس التفاعلية وذلك في مرحلة التعليم قبل الجامعي، أما بخصوص أعضاء هيئه التدريس بالجامعات، فمن الممكن تنفيذ برامج تدريبية؛ لإكسابهم مهارات تحويل المقررات الجامعية إلى محاضرات تفاعلية.

٣-٤-٢- **تأهيل ودعم الطلاب:** وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- عقد ندوات توعوية وإرشادية للطلاب لتحقيق الأهداف التالية: تعزيز شعورهم بمسئولياتهم نحو التعليم الهجين، وتغيير اعتقاداتهم الخاطئة بأن التعليم عبر الإنترنت هو مجرد إجراء شكلي لاستكمال العملية التعليمية، وتوعيتهم بمخاطر المشتتات الكثيرة التي تعج بها شبكة الإنترنت والتي تؤثر بالسلب على تحقيق العملية التعليمية لأهدافها، والتي من أبرزها انشغالهم بالتصفح المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي.
- وضع كتيب إرشادي مرجعي للطلاب يُحدد القواعد والأدوار والمسئوليات الواجب عليهم الالتزام بها خلال فتره تعلمهم بالمنزل، مثل: الالتزام بأوقات ومواعيد الدروس والمحاضرات الافتراضية، والالتزام بعدم مخالفة المواد الخاصة بتوجيه سلوكياتهم وأخلاقياتهم خلال تطبيق نظام التعليم الهجين.
- إطلاق الدولة مبادرة لتشجيع الطلاب على الاستفادة من الثورة الرقمية، وذلك من خلال إطلاقها موقعًا إلكترونيًا، يوفر دروسًا مجانية للطلاب في البرمجيات والشبكات والذكاء الاصطناعي. ولا شك أن هذه المبادرة ستنعكس بصورة إيجابية على مشاركة الطلاب في نظام التعليم الهجين.
- توفير الدعم المالي للطلاب؛ لضمان وصولهم إلى التقنيات التكنولوجية واستخدامها بفعالية، ووضع سُبل لتوفير هذا الدعم.
- دعم تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة التربوية بين الطلاب عند تطبيق هذا النمط من التعليم، وذلك من خلال إتاحة الفرص للطلاب الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية والتي لا تتوافر بها شبكة الإنترنت، أو للطلاب الذين ينتمون لفئات اجتماعية تحول دون استخدام الإنترنت؛ لمواصلة التعليم عن بعد عبر القنوات الفضائية خلال المرحلة الأولى من تطبيق نظام التعليم الهجين إلى حين التغلب على هذه المعوقات مستقبلاً.
- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية؛ للتخفيف من حالات التوتر والقلق التي قد يعاني منها الطلاب أثناء حالات الطوارئ، وهذا يتطلب عقد ورش تدريبية للأخصائيين العاملين حاليًا، مع إدخال مقررات خاصة بالإرشاد الاجتماعي في

المجال التعليمي في حالات الطوارئ ضمن المقررات التي يتم تدريسها للطلاب بكليات الخدمة الاجتماعية.

٣-٤-٣- تأهيل ودعم أعضاء الجهاز الإداري: وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- تشكيل لجنة من الخبراء في مجال الإدارة والقيادة التربوية؛ للاستفادة من خبراتهم في وضع معايير واضحة ومعلنة؛ لاختيار القيادات الإدارية التي تمتلك مقومات القيادة الرقمية والإبداع الإداري.
- توفير برامج تدريبية متميزة لتنمية المهارات الإلكترونية والرقمية لدى القيادات المدرسية والجامعية، وإكسابهم استراتيجيات القيادة والإدارة الحديثة مثل: استراتيجية الإدارة الإلكترونية، واستراتيجية برمجة القيادة.
- تطوير أداء الجهاز الإداري بمختلف المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال: ميكنة كافة أساليب التواصل بين أعضائه، وإجراء رقمنة وحفظ لمختلف الوثائق والمستندات إلكترونيًا.
- توفير حقائب تدريبية إلكترونية وورقية لكافة أعضاء الجهاز الإداري بمختلف مستوياتهم الوظيفية؛ لتعريفهم بأدوارهم ومسئولياتهم في ظل الاتجاه نحو تطبيق التعليم الهجين، ولإكسابهم المعارف والمهارات التي تمكنهم من القيام بأدوارهم بنجاح، ولنشر ثقافة الأمن المعلوماتي بينهم، وإكسابهم طرق التعامل السليم مع التكنولوجيا.
- وضع خطة واضحة المعالم؛ لتوفير المستحدثات التكنولوجية –سواء كانت في صورة أجهزة أو برمجيات– لجميع أعضاء الجهاز الإداري.
- توفير مناخ تعليمي مشجع على الإبداع والابتكار في القيادة والإدارة، ومقاوم للبيروقراطية، وقادر على تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة العاملين بالمؤسسات التعليمية.

٣-٥- توعية ودعم أولياء الأمور: وتتحدد آليات تحقيق ذلك فيما يلي:

- توفير برامج تدريبية لأولياء الأمور؛ لتعزيز ثقافة التعليم الهجين لديهم، ولتدريبهم على كيفية استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال التعليم، وذلك انطلاقًا من الدور الهام الذي يقومون به في هذه الفترة الحرجة.

- وضع كتيب إرشادي مرجعي لأولياء الأمور، يحدد القواعد والأدوار والمسئوليات الواجب عليهم القيام بها خلال فترة تعلم أبنائهم بالمنزل، والتي على رأسها: التواجد مع أبنائهم أثناء بث الدروس والمحاضرات؛ لتوجيههم وإرشادهم، وخاصة في المراحل التعليمية المبكرة، وتوفير بيئة مناسبة في المنازل تكون مشجعة لهم لممارسة التعلم عن بعد، والتواصل مع إدارة المدرسة أو الجامعة في حالة صدور سلوكيات غير سوية من أبنائهم.
- تمكين أولياء الأمور ممن لا يمتلكون خدمات الإنترنت المنزلي؛ بسبب أوضاعهم الاقتصادية، من الحصول على إنترنت مجاني عبر الهاتف المحمول، يُمكنهم من الدخول على مواقع المنصات التعليمية الإلكترونية.
- توفير الدعم الفني لأولياء الأمور، وذلك عبر تخصيص قنوات تواصل متنوعة، تُمكنهم من طلب أية مساعدة فنية من وزارتي التعليم ومن المؤسسات التابعة لهما.
- تقديم الدعم لأولياء الأمور الذين يعانون من انشغالهم في العمل وقلة الوقت المتاح لهم؛ لمتابعة تعلم أبنائهم في المنزل، حيث يمكن إطلاق تطبيق عبر الهاتف المحمول، يُمكنهم من التواصل مع المدرسة ومتابعة تعلم أبنائهم أثناء انشغالهم بأعمالهم، كما يُمكن بث الدروس والمحاضرات التفاعلية في أيام الإجازات الأسبوعية والرسمية.

٤- معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليه:

قد يواجه التصور المقترح مجموعة من المعوقات التي تُعيق تنفيذه، وهذا يستدعي وضع سُبل للتغلب عليها. وتتمثل أبرز معوقات تنفيذ هذا التصور المقترح فيما يلي:

- **المعوقات التنظيمية والإدارية:** وتتحدد فيما يلي:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى قيادات ومسئولي كل من التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي.
- زيادة الاهتمام بالبدء في تطبيق نظام التعليم الهجين، مع إهمال السعي نحو توفير متطلبات نجاحه وتحقيق جودته وتميزه.
- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية؛ للتحول من نمط التعليم التقليدي إلى نمط التعليم الهجين بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

- ضعف توافق الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية بالمؤسسات التعليمية مع متطلبات تطبيق نظام التعليم الهجين بها.
- ضعف المتابعة والتقويم المستمر لتطبيق هذا التعليم بمختلف المؤسسات التعليمية.

- **المعوقات التشريعية والأمنية:** وتتحدد فيما يلي:

- قصور اللوائح التنظيمية اللازمة للوفاء بمتطلبات تطبيق التعليم الهجين بالمؤسسات التعليمية المختلفة.
- ضعف الاهتمام بالأمن المعلوماتي أثناء تطبيق هذا النظام، مما قد ينجم عنه اختراق المنصات التعليمية الإلكترونية، وحدوث قرصنة للبرمجيات التعليمية.

- **المعوقات التقنية:** وتتحدد فيما يلي:

- حدوث تحسن طفيف في البيئة التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق التعليم الهجين، وضعف القدرة على ملاحقة التطور المتسارع في الأجهزة والبرمجيات الإلكترونية.
- قلة توفر الأنظمة والبرمجيات التي تدعم اللغة العربية، مما يُعيق استخدامها.
- تفاوت مواصفات الأجهزة والبرمجيات المستخدمة، مما يُقلل من تحقيق مستوى واحد من جودة التعليم، ويُقلل من تحقيق العدالة التعليمية.
- الافتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة، تكون متابعة لأنشطة التعليم الهجين، وراصدة لتعلم الطلاب.

- **المعوقات المالية:** وتتحدد فيما يلي:

- ارتفاع التكلفة المالية للبنية التحتية للتعليم الهجين، حيث ترتفع تكلفة شراء أفراد المنظومة التعليمية وأولياء الأمور للأجهزة الإلكترونية وتكلفة الصيانة، وترتفع تكلفة اشتراكاتهم بخدمات الإنترنت.
- نقص الدعم المالي المخصص لتنفيذ البرامج التدريبية والإرشادية لكل من العاملين بقطاع التعليم وأولياء الأمور، وقلة المخصصات المالية لشراء أنظمة حماية الأجهزة والبرمجيات.

- **المعوقات البشرية:** وتتحدد فيما يلي:

- نظرة المجتمع السلبية لنظام التعليم الهجين، وقلة الوعي المجتمعي بأهميته.

- ضعف القدرات اللغوية لدى العديد من أفراد المنظومة التعليمية وأولياء الأمور، وبخاصة في اللغة الإنجليزية، وقلة امتلاكهم للمهارات الإلكترونية التي تمكنهم من التفاعل بجدية وكفاءة عند تطبيق هذا النمط من التعليم.
- كثرة الأعباء الوظيفية الملقاة على كاهل القيادات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الجهاز الإداري.
- ضعف رغبة العديد من أفراد المنظومة التعليمية في أداء أدوارهم في هذا النمط من التعليم، وتدني رغبتهم أيضًا في الاطلاع على المستجدات التكنولوجية الحديثة، وقد يزداد الأمر سوءًا ليصبح هناك مقاومة للتحول من نمط التعليم التقليدي إلى هذا النمط الجديد.
- صعوبة متابعة أعضاء هيئة التدريس للأعداد الكبيرة من الطلاب عند تطبيقه، وتحملهم أعباء إضافية بتطبيقه، وقلة الحوافز المعنوية والمادية المقدمة لهم؛ لتشجيعهم على تطبيقه.
- شعور العديد من الطلاب بالقلق حيال تعاملهم مع الأجهزة والبرمجيات وخاصة أثناء أدائهم الاختبارات الإلكترونية، وإهمال هذا التعليم تنمية الجانب الوجداني والاجتماعي لهم بدرجة كبيرة، وشعور بعضهم بالتفاوت الاجتماعي بينهم وبين أقرانهم في المدرسة أو الجامعة.
- كثرة الأعباء الحياتية والمعيشية الملقاة على كاهل أولياء الأمور، وتنامي الخوف لديهم من الآثار الاجتماعية والصحية لاستخدام الأجهزة والبرمجيات لفترة طويلة على أبنائهم.

- **المعوقات الأكاديمية:** وتتحدد فيما يلي:

- صعوبة تصميم العديد من المقررات الإلكترونية وإنتاجها؛ لكبر حجم المحتوى التعليمي لها، وقلة ملاءمة طبيعة هذه المقررات لذلك.
- قيام العديد من أعضاء هيئه التدريس العاملين بمرحلة التعليم العالي بتحويل المقررات الدراسية الورقية إلى مجرد ملفات إلكترونية بصيغتى (pdf) أو (ppt)، وقيام آخرين منهم بتحويلها إلى مجرد ملفات صوتية أو فيديوهات، مع افتقادها إلى عناصر الجذب والتشويق والتفاعل.

- قلة توافر طرق وأساليب التدريس والأنشطة التعليمية الداعمة للتعلم وفق هذا النمط من التعليم.

أما عن سُبل التغلب على معوقات تنفيذ هذا التصور المقترح، فتتحدد على النحو التالي:

- **سبل مواجهة المعوقات التنظيمية والإدارية:** وتتحدد فيما يلي:

- وضع خطة استراتيجية للتعاون والتنسيق على مستوى قيادات ومسئولي كل من التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، بما يُسهم في وضع سياسة تعليمية واضحة ومحددة، وخطة إجرائية مدروسة وواضحة المعالم لتطبيق التعليم الهجين.
- الاهتمام بتحقيق جودة وتميز هذا النمط من التعليم، قدر العناية بالبدء والنجاح في تطبيقه، وذلك من خلال: تشكيل لجنة من الخبراء لوضع معايير لجودته وتميزه في ضوء نتائج الأبحاث العلمية ذات الصلة، وتشكيل لجان أخرى مهمتها ضمان توفر هذه المعايير بمختلف المؤسسات التعليمية.
- إعادة هندسة العمليات الإدارية بمختلف المؤسسات التعليمية، بما يُسهم في النجاح في التحول من نمط التعليم التقليدي إلى نمط التعليم الهجين بها.
- إعادة بناء الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية بالمؤسسات التعليمية، بما يتوافق مع تطبيق هذا النمط من التعليم.
- تشكيل لجنة من خبراء التربية لتقييم تجربة مصر في التعليم من خلال التابلت، التي طُبقت على الصفين الأول والثاني الثانوي العام خلال العامين الدراسيين الأخيرين؛ من أجل الاستفادة من نقاط القوة بها وتجنب نقاط ضعفها عند تطبيق نظام التعليم الهجين.
- تشكيل لجنة مركزية على مستوى كل وزارة من وزارتي التعليم؛ لوضع معايير تقويم فعالة لنظام التعليم الهجين بالمؤسسات التعليمية المختلفة، مع تأسيس وحدة مركزية بكل وزارة؛ لمتابعة عملية التقويم.

- **سبل مواجهة المعوقات التشريعية والأمنية:** وتتحدد فيما يلي:

- تطوير وتحديث اللوائح التنظيمية والإجراءات بشكل دوري، بما يُسهم في النجاح في تطبيق هذا النظام بمختلف المؤسسات التعليمية.

- التطبيق الجاد لقوانين حماية الملكية الفكرية، وتوعية جميع القائمين على نظام التعليم الهجين والمشاركين فيه بقضية الملكية الفكرية، مع إدراجها في المقررات والمناهج التعليمية.
- استخدام أحدث أنظمة أمن المعلومات؛ لمنع اختراق المنصات التعليمية الإلكترونية أو قرصنة البرمجيات التعليمية، مع مراعاة استخدامها في بداية تطبيق هذا النمط من التعليم.

- **سبل مواجهة المعوقات التقنية:** وتتحدد فيما يلي:

- تشكيل لجنة متخصصة من الوزارات المعنية؛ لوضع آليات لتحسين مستوى البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق التعليم الهجين، ويكون من اختصاصاتها أيضًا دراسة إمكانية تبني التقنيات الحديثة التي قد تسهم في وصول هذه البنية التحتية إلى مختلف المناطق، وبخاصة المناطق الريفية والنائية، مثل تقنية الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية.
- وجود خطط بديلة في حالة انقطاع الإنترنت، مثل: الاعتماد على الشبكات المحلية للمدارس والجامعات، والاستعانة بالإذاعة التعليمية وقنوات النيل التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي، والسعي لإطلاق قنوات فضائية لمرحلة التعليم العالي أسوة بقناة التعليم المفتوح التابعة لجامعه القاهرة.
- تقليل التفاوت في مواصفات الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في تطبيق التعليم الهجين، وذلك من خلال توحيد نوعيتها وإمكانياتها، وتعميم استخدامها بمختلف المؤسسات التعليمية مثلما حدث عند تطبيق التعليم من خلال التابلت بالمرحلة الثانوية.
- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعليم؛ لتصميم أجهزة وبرمجيات تدعم اللغة العربية.
- إنشاء قواعد بيانات لمتابعة تنفيذ أنشطة التعليم الهجين بمختلف المؤسسات التعليمية، بما يُتيح تبادل الخبرات، وحل المشكلات المشتركة بينها.

- **سبل مواجهة المعوقات المالية:** وتتحدد فيما يلي:

- دعم أفراد المنظومة التعليمية وأولياء الأمور ماليًا؛ ليكونوا قادرين على شراء الأجهزة والبرمجيات، وليكونوا قادرين على الاشتراك بخدمات الإنترنت، وذلك من خلال عقد

شراكات مع الشركات المنتجة لهذه الأجهزة والبرمجيات؛ لتقديم منتجاتها لهم بأسعار مخفضة أو في صورة أقساط بدون فوائد، ومن خلال عقد شراكات مع الشركات المزودة لخدمات الإنترنت؛ لتوفير دخولهم على مواقع المنصات التعليمية الإلكترونية وبنك المعرفة المصري مجانًا.

- إيجاد موارد مالية إضافية، بخلاف المخصصات المالية الحكومية؛ من أجل تحسين البيئة التحتية التكنولوجية، ومن أمثلة هذه الموارد: المنح، والهبات، والتبرعات، والمعونات، وعوائد الأبحاث التطبيقية والدراسات الاستشارية، وعوائد وحدات الإنتاج المدرسية.

- **سبل مواجهة المعوقات البشرية:** وتتحدد فيما يلي:

- تعزيز الوعي المجتمعي بنظام التعليم الهجين، وذلك من خلال عقد ندوات توعوية وتوزيع أدلة إرشادية.
- توفير التدريب المستمر لأعضاء المنظومة التعليمية وأولياء الأمور على استخدام الأجهزة والبرمجيات الإلكترونية، وزيادة قدراتهم اللغوية وخاصة في اللغة الإنجليزية.
- تخفيف الأعباء الوظيفية الملقاة على كاهل أعضاء المنظومة التعليمية، وهذا يستوجب اتخاذ عدة إجراءات منها: تحقيق العدالة في توزيع المهام والمسئوليات عليهم، وتدريبهم على العمل التعاوني.
- إقناع أعضاء المنظومة التعليمية الرافضين والمقاومين لتطبيق هذا النمط من التعليم، وذلك بعرض نتائج البحوث العلمية التي أكدت أهميته، ومن خلال تطمينهم باتخاذ الدولة إجراءات عملية للتغلب على مشكلاته حاضرًا ومستقبلاً.
- إيجاد حلول عملية لمشكلة الأعداد الكبيرة للطلاب التي تعوق تطبيق هذا النمط من التعليم، وتفعيل الحوافز المعنوية والمادية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتشجيعهم على تطبيقه.
- إكساب الطلاب مهارات الانتقال من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي الفعال في العملية التعليمية، وتدريبهم على كيفية أداء الاختبارات الإلكترونية دون قلق، واستثمار بُعد (التعليم وجهًا لوجه) في تنمية الجانب الوجداني والاجتماعي لديهم.

- إقامة دورات تدريبية –بالتعاون مع الوزارات المعنية– لأولياء الأمور؛ لتنميتهم بشريًا، ولإكسابهم مهارات التغلب على الأعباء الحياتية والمعيشية، وتوفير أدلة توعوية وإرشادية لهم بخصوص سُبل تخفيف الآثار السلبية التي تخلفها الأجهزة والبرمجيات على أبنائهم.

- **سبل مواجهة المعوقات الأكاديمية:** وتتحدد فيما يلي:

- تشكيل لجان علمية متخصصة؛ لإنتاج المقررات الإلكترونية وفق معايير الجودة، ولتطوير بعض المقررات الدراسية القديمة، بحيث يسهل دمجها بالتقنيات الحديثة.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس–بمختلف المراحل التعليمية–على توظيف التعليم الهجين في المقررات الدراسية، وعدم اقتصارهم –إذا تمت الاستعانة بهم لإنتاج المقررات الإلكترونية– على تحويل المقررات من الشكل الورقي إلى شكل إلكتروني بصيغة (pdf) أو (ppt)، وإنما تدريبهم على تحويلها إلى مقررات إلكترونية تفاعلية (E–Course).
- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرق وأساليب تدريس تتناسب مع هذا النمط من التعليم.
- زيادة الأنشطة التعليمية الداعمة لتوظيف هذا النمط من التعليم، مع تنويعها لتتناسب مع قدرات الطلاب.
- الدمج بين نظام التعليم وجهًا لوجه ونظام التعليم عبر الإنترنت داخل قاعات الدروس والمحاضرات؛ ليصبح ذلك بمثابة تدريب للطلاب على التعليم عبر الإنترنت في المنزل، وتدريب لهم على كيفية مواجهة مشكلات تعلمهم.
- الدمج بين أسلوبي التفاعل المتزامن والتفاعل غير المتزامن عند تطبيق التعليم عن بعد، بحيث يتم تطبيق التفاعل المتزامن من خلال المنصات التعليمية الإلكترونية في أوقات محددة، ويتم تطبيق التفاعل غير المتزامن من خلال قنوات النيل التعليمية وعبر بث دروس ومحاضرات عبر موقع اليوتيوب في جميع الأوقات دون التقيد بأوقات محددة.

وختامًا، أوصى البحث الحالي بضرورة التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق التعليم الهجين؛ نظرًا لمميزاته العديدة، ولكونه ضرورة ملحة؛ لدعم استمرارية التعليم في ظل جائحة كوفيد–١٩ وغيرها، وأوصى بضرورة أن تتكامل سبل مواجهة هذه المعوقات، لتكون على

الصعيد المؤسسي (داخل المؤسسات التعليمية، حيث يتم تطبيق التعليم وجهًا لوجه) وعلى صعيد منازل الطلاب (حيث يتم تطبيق التعليم عبر الإنترنت)، كما أوصى بأن يتم إجراء بحوث مشابهة له؛ للوقوف علي واقع تطبيق التعليم الهجين مستقبلاً، بما يُسهم في تحقيق جودته وتميزه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أخبار الأمم المتحدة. (١٠مارس٢٠٢٠). *بسبب فيروس كورونا: واحد من بين كل خمسة طلاب خارج المدرسة، واليونسكو تحشد وزراء التعليم لمواجهة الأزمة*. تاريخ الاسترجاع ٢٢يوليو٢٠٢٠، متاح على: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050921

أخبار الأمم المتحدة. (٢٣يوليو٢٠٢٠). *لا عودة إلى "الوضع الطبيعي القديم"، يؤكد مدير منظمة الصحة فيما بلغ عدد حالات الإصابة بكوفيد-١٩ ١٥ مليونًا*. تاريخ الاسترجاع ٢١أغسطس٢٠٢٠، متاح على: https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058811

أدمودو. (٢٢يونيو٢٠٢٠). *شهادة أدمودو للمعلمين .. تدريب مجاني أون لاين ومنح شهادة اجتياز*. تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس٢٠٢٠، متاح على: https://ed-modo.com/893/شهادة-ادمودو-للمعلمين-أون-لاين

الأكاديمية المهنية للمعلمين، الإدارة العامة للمعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٨مايو٢٠٢٠). *مرحبًا بكم في منصة المعلم للتدريب عن بعد*. تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس٢٠٢٠، متاح على: http://www.pat.edu.eg/platform/

الحملة العربية للتعليم للجميع. (٢٢ديسمبر ٢٠١٩). *ما هي الحملة العربية للتعليم للجميع؟*. تاريخ الاسترجاع ١٣يوليو ٢٠٢٠، متاح على: http://www.arabcampaignforeducation.org/page-29-ar.html

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. (٢٠١٠). *الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي* (ط٢). نيويورك: المؤلف.

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. (٢٠١٨). *إطار العمل الاستراتيجي لشبكة الآينـي ٢٠١٨-٢٠٢٣* . نيويورك: المؤلف.

المركز الإعلامي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (١٦يوليو ٢٠٢٠). *وزير التعليم العالي والبحث العلمي يستعرض تقريرًا عن الاستراتيجية الجديدة للتعليم في مصر بعد أزمة كورونا*. تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/section/10245/7424?lang=ar

الهيئة العامة للاستعلامات. (١٦مارس ٢٠٢٠). *شوقي: إجراءات للتحول الرقمي في تدريس المواد التعليمية خلال فترة تعليق الدراسة*. تاريخ الاسترجاع ٣أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/200082?lang=ar

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠مارس ٢٠٢٠). *الدكتور طارق شوقي يستعرض خطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني*. تاريخ الاسترجاع ٣أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/200159?lang=ar

الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٧مارس ٢٠٢٠). *وزير التربية والتعليم يعلن مجموعة من القرارات للتيسير على أبنائنا الطلاب*. تاريخ الاسترجاع ٣أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/201323?lang=ar

اليونسكو. (٢٠١٦). *التعليم حتى عام ٢٠٣٠: إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة*. باريس: المؤلف.

اليونسكو. (٢٠نوفمبر ٢٠١٩). *الجهود التي تبذلها اليونسكو في إطار التعليم في حالات الطوارئ*. تاريخ الاسترجاع ٢٠يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/themes/education-emergencies/a-ction

اليونسكو. (٢٥مارس ٢٠٢٠). *لمحة عن اليونسكو*. تاريخ الاسترجاع ٢٠يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/about-us/introducing-unesco

اليونسكو. (١٨أبريل ٢٠٢٠). *الدعم الذي تقدمه اليونسكو لدعم مجال التعليم في ظل أزمة تفشي مرض كوفيد-١٩*. تاريخ الاسترجاع ٢٠يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/themes/education-emergencies/coronavirus-school-closures/support

اليونسكو. (٥مايو ٢٠٢٠). *كيف تتعلمون خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-١٩؟*. تاريخ الاسترجاع ٢٢يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse/learningneverstops

اليونسكو (١٩مايو ٢٠٢٠). *اليونسكو والشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ تنظّمان ندوة عبر الانترنت بشأن ضمان التعليم الجامع/ الشامل خلال فترة تفشي فيروس كوفيد-١٩*. تاريخ الاسترجاع ٢٢يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/news/lywnskw-wlshbk-lmshtrk-lwklt-ltlym-fy-hlt-ltwry-tnzwmn-ndw-br-lntrnt-bshn-dmn-ltlym-ljmlshml

اليونسكو. (٢٢مايو ٢٠٢٠). *اليونسكو تنظم ندوة إقليمية عبر الإنترنت مع رؤساء الجامعات للبحث في تأثير أزمة كورونا على قطاع التعليم العالي*. تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/news/lywnskw-tnzwm-ndw-qlymy-br-lntrnt-m-rws-ljmt-llbhth-fy-tthyr-zm-kwrwn-qt-ltlym-lly

اليونسكو. (١١يونيو ٢٠٢٠). *التحالف العالمي للتعليم*. تاريخ الاسترجاع ١٨يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/covid19/globaleducationcoalition

اليونسكو. (١٦يونيو ٢٠٢٠). *مكتب اليونسكو في بيروت والمركز الإقليمي للتخطيط التربوي يطلقان حوارًا إقليميًا حول مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا*. تاريخ الاسترجاع ٢٢يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/news/mktb-lywnskw-fy-byrwt-w-lmrkz-lqlymy-lltkhtyt-ltrbwy-ytlqn-hwran-qlymyan-hwl-mstqbl-ltlym-bd

اليونسكو. (١٩يوليو ٢٠٢٠). *التعليم: من الاضطراب إلى التعافي*. تاريخ الاسترجاع ٢٠يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse

رئاسة مجلس الوزراء. (١٤مارس ٢٠٢٠). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧١٧) لسنة ٢٠٢٠م. *الجريدة الرسمية، (١١-مكرر)*، ١-٤.

رئاسة مجلس الوزراء. (٨يونيو ٢٠٢٠). *رئيس الوزراء يناقش مقترحات التعامل مع العام الدراسي الجديد في ظل جائحة كورونا المستجد*. تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.sis.gov.eg/section/14714/14719?lang=ar

مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة الزقازيق. (٣١مارس ٢٠٢٠). *بتوجيهات من معالى الاستاذ الدكتور عثمان شعلان رئيس الجامعة ومعالى الاستاذة الدكتورة ميرفت عسكر نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث...* تاريخ الاسترجاع ١٠أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.facebook.com/508205206337069/posts/807801746377412/?app=fbl

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (مايو ٢٠٢٠). *إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد ٢٠٢٠* (فرناندو ريمرز وأندرياس شلايشر، تحرير). (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ترجمة). باريس: المؤلف.

منظمة الصحة العالمية. (١٤يوليو ٢٠٢٠). *مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩): سؤال وجواب*. تاريخ الاسترجاع ١٤يوليو ٢٠٢٠، متاح على: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (نوفمبر ٢٠١٩). *مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٩م*. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

مونيوس، فيرنور. (٢٠مايو ٢٠٠٨). *تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية: الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ* (تقرير عام A/HRC/8/10). نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (أبريل ٢٠٢٠). *تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات* (عدد شهري أبريل ٢٠٢٠). القاهرة: المؤلف.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (١٨أبريل ٢٠٢٠). *اجتماع المجلس الاعلى للجامعات بشأن الخطط المستقبلية لنظام الدراسة والامتحانات بالفصل الدراسي الثاني ٢٠١٩-٢٠٢٠*. تاريخ الاسترجاع ٣أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/events.aspx

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2019). *The global innovation index 2019: Creating healthy lives—the future of medical innovation*. (12th Ed.). (S. Dutta, B. Lanvin, & S. Wunsch-

Vincent, Eds.). Geneva: World Intellectual Property Organization (WIPO).

Global Education Cluster. (2010, May). *Education cluster coordinator handbook*. Geneva: Education Cluster Unit.

Global Education Cluster. (2017, Aug). *Global education cluster: Strategic plan 2017-2019 revision*. Geneva: Education Cluster Unit.

International Labour Organization, Sectoral Policies Department. (2020, Apr 16). *ILO Sectoral Brief: COVID-19 and the education sector*. Geneva: International Labour Organization

Johns Hopkins University. (2020, July 15). *COVID-19 dashboard*. Maryland: The Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU). Retrieved July 15, 2020, from: https://coronavirus.jhu.edu/map.html

MacEwen, L., & Waldhorn, A. (2018, July). In Ethiopia, education knows no boundaries. *The IIEP Letter*, *XXXIV(1)*, 10.

Nicolai, S. (2003). *Education in emergencies: A tool kit for starting and managing education in emergencies*. London: Save the Children.

Save the Children. (2020, July 9). *About Us: Who we are.* Retrieved July 12, 2020, from: https://www.savethechildren.net/about-us/who-we-are

UNESCO. (2006). *Education in emergencies: The gender implications, advocacy brief.* Bangkok: UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education.

UNESCO. (2020). *Global education monitoring report 2020: Inclusion and education: All means all*. Paris: Author.

UNESCO. (2020, Mar 11). *With one in five learners kept out of school, UNESCO mobilizes education ministers to face the COVID-19 crisis*. Retrieved July 22, 2020, from: https://en.unesco.org/news/one-five-learners-kept-out-school-unesco-mobilizes-education-ministers-face-covid-19-crisis

UNESCO. (2020, Apr 23).*UNESCO COVID-19: Education issue notes*. Retrieved July 23, 2020, from: https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/issuenotes

UNESCO. (2020, June 16). *National learning platforms and tools*. Retrieved July 22, 2020, from: https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/nationalresponses

UNESCO. (2020, July 16). *COVID-19: Distance learning solutions*. Retrieved July 21, 2020, from: https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/solutions

UNESCO, Education Sector. (2020 a, Apr). *National education responses to COVID-19: Summary report of UNESCO´s online survey*. Paris: UNESCO.

UNESCO, Education Sector. (2020 b, Apr). *UNESCO covid-19 .. education response. Education sector issue notes* (N° 7.1). Paris: Author.

UNESCO, International Institute for Educational Planning (IIEP). (2020, Apr 9). *Five steps to support education for all in the time of COVID-19*. Retrieved July 23, 2020, from: http://www.iiep.unesco.org/en/five-steps-support-education-all-time-covid-19-13382

UNESCO, International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean (IESALC). (2020, Apr 9). *COVID-19 and higher education: Today and tomorrow.. Impact analysis, policy responses and recommendations*. Paris: UNESCO.

United Nations. (2020, Mar). *Shared responsibility, global solidarity: Responding to the socio-economic impacts of COVID-19*. New York: Author.

World Economic Forum. (2019). *The global competitiveness report 2019*. (K. Schwab, Ed.). Geneva: Author.